المؤتمر النقابي العالمي

اتحاد النقابات العالمي

المواقف و الأولويات

المواقف – الأولويات

محتوياتَ :

1. **المقدمة**
   - الأزمة الاقتصادية الدولية الجديدة
   - اشتداد المنافسات
   - إدارة الأزمة الاقتصادية من قبل الحكومات وعواقبها على العاملين
   - جميع الأعباء على عاتق العاملين
   - الصورة العسكرية الدولية
   - الاتحادات والمنظمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية
   - الأول من سبتمبر: اليوم العالمي للعمل النقابي من أجل السلام
2. **منظمات دولية**
   - طبيعة وعمل المنظمات الدولية
   - الخصائص العامة
   - المنظمات الدولية الأربع التي يشارك فيها اتحاد النقابات العالمي
   - اتحاد النقابات العالمي في المنظمات الدولية
3. **الجائحة**
   - عواقب ذلك على الطبقة العاملة والحركة النقابية
4. **النضالات مهمة في السنوات الأخيرة**
5. **أولويات – اتحاد النقابات العالمي : ما هي وماذا تتطلب**
   - الحق في الإضراب
   - النضال المعاصر للطبقة من أجل نفسها
   - الدخل - الأجور – المكافآت
   - الضمان الاجتماعي
   - الغلاء - البطالة – الخصخصة
   - المهاجرون – اللاجئون
   - عمالة الأطفال – العمل خلال فترة الحمل
   - اللجنة الدولية لحماية النقابات العمالية والحريات الديمقراطية
   - أهداف اتحاد النقابات العالمي

المقدمة

يُعقد المؤتمر الثامن عشر لاتحاد النقابات العالمي في ظروف صعبة وغير مسبوقة بشكل خاص للعمال في جميع أنحاء العالم ، بسبب وباء COVIND-19 الذي اندلع في أوائل عام 2020 وتسبب في وفاة 6.127.981 مليون و 481.756.671 مليون مصاب بالعدوى، بدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند ، روسيا وغيرها ، لديهم أكبر عدد من الضحايا.

كشفت التناقضات الكبيرة للنظام الاستغلالي الحالي من خلال ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية العميقة الجديدة والعجز الواضح للأنظمة الصحية في التعامل مع الوباء في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وغيرها .

من ناحية أخرى ، هناك إمكانيات علمية حديثة ضخمة لحماية صحة القوى الشعبية ، لتلبية احتياجاتها المعاصرة. تسبب الوباء في وفاة الملايين من الناس ، والغالبية العظمى من العمال والفقراء. وفي نفس الوقت زادت البطالة ودرجة استغلال العمال والفقر وتقييد الحريات الديمقراطية.

على خلفية الأزمة العالمية الجديدة ، فإن التنافس بين التحالفات الإمبريالية ، ولكن أيضًا بين الدول داخل التحالفات ، من أجل السيطرة على الأسواق ومصادر الطاقة وطرق النقل ، يقوي مخاطر الصراعات الحربية من شرق المتوسط و جنوب شرق آسيا حتى القطب الشمالي و أوروبا.

على مر السنين ، أصبح من الواضح أن الاستياء يتراكم والذي يتم التعبير عنه غالبًا في نوبات الغضب والاستياء الشعبيين ، مثل الإضرابات والمظاهرات ضد سياسة ماكرون في فرنسا ، والتظاهرات على اغتيال فلويد في الولايات المتحدة ، وفي كازاخستان. ومع ذلك ، عندما لا تكون هناك حركة نقابية ذات توجه طبقي ، يسود الارتباك والاندماج في تنافسات الطبقات البرجوازية البينية. لم يحل تغيير الحكومة وانتخاب جو بايدن في الولايات المتحدة المشاكل الحادة التي يعاني منها كل من الشعب الأمريكي وشعوب العالم ، بسبب السياسة التي انتهجتها جميع الحكومات الأمريكية من الجمهوريين الى الديمقراطيين على مر السنين. وأيدت حكومة بايدن التفجيرات الجديدة في سوريا والقصف الإسرائيلي لقطاع غزة. فهي تحافظ على الحظر الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وما يقرب من 250 من العقوبات الإضافية التي فرضها ترامب على الشعب الكوبي.

ومع ذلك ، في هذه البيئة المعقدة والمتقلبة ، تعتبر التحركات الشعبية في عدد من البلدان مهمة وتكشف عن فرص لتطوير الحركة الشعبية العمالية في المستقبل. من المؤكد أن أمل العمال يكمن في النضالات الاجتماعية.

الأزمة الاقتصادية الدولية الجديدة

في عام 2020 ، ظهرت أزمة اقتصادية دولية جديدة ، كان لها عمق أكبر بكثير من الأزمة السابقة في 2008-2009 ، وهي الأكبر بعد الحرب العالمية الثانية.

في التحليلات البرجوازية ، السبب الرئيسي هو مواجهة جائحة الفيروس كوفيد-19 (بإجراءات الإغلاق العام أو المحدود) ، مما أدى في الواقع إلى تقييد حاد للأنشطة الاقتصادية. بالطبع لعب الوباء دورًا في وقت الأزمة وعمقها ، لكنه لم يكن السبب. لقد كان بمثابة محفز ، وكابح إضافي لحركة الاقتصاد الدولي المتباطئ أصلاً - بالفعل.

حركة الاقتصاد الدولي التي تباطأت بالفعل، كشف التباطؤ الذي ظهر بالفعل في عام 2019 عن رأس المال الكبير المتراكم ، والذي لا يمكن إعادة رسملته واستثماره ، وبالتالي لا يضمن معدل ربح مرضي. في العقد الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية السابقة في 2008-2009 ، لم يصل سوى عدد قليل من الاقتصادات الرأسمالية إلى مستوى نمو أعلى مما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة.

تعكس هذه المواجهة الخاصة للوباء ، على الرغم من الفروق الفردية بين الدول الرأسمالية ، طابعها الطبقي العالمي على الانظمة الصحية العامة (بسبب الافتقار إلى الرعاية الصحية الأولية الحكومية ، ومشاكل البنية التحتية ، وعدد وحدات العناية المركزة ، ونقص الموظفين والكوادر الطبية ، وما إلى ذلك في المستشفيات العامة) ، ومشاكل الرعاية الصحية الرئيسية ، وحماية الرعاية الصحية للكوادر الصحية أنفسهم، كل ذلك ليس بظواهر طبيعية حتمية ، ولكن نتيجة الدعم السياسي لربحية الاحتكارات. إن تعزيز تسويق خدمات الصحة والادوية يميز كل الدول الرأسمالية.

في الوقت نفسه ، تشتد المنافسة بين المجموعات والمراكز الإمبريالية في السوق العالمية للقاحات والأدوية ، وكذلك في سياق الخلافات الجيوسياسية (على سبيل المثال ، أرباح شركة Pfizer من اللقاحات بقيمة 36 مليار دولار في عام 2021).

اشتداد المنافسات

يؤثر الاندلاع غير المتكافئ للأزمة وعواقبها على تغيير العلاقات ويزيد التناقضات ويزيد من حدة الصراع من أجل السيطرة على الأسواق ومصادر الطاقة والطرق البحرية لنقل البضائع من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى بحر جنوب الصين. تتعزز وتتوسع بؤر خطر نشوب حرب إمبريالية أوسع نطاقا.

تظهر التطورات أن قدرة جمهورية الصين الشعبية على تهديد تفوق الولايات المتحدة في السنوات القادمة تتعزز الآن بشكل موضوعي. تنعكس هذه الديناميكية في انخفاض حصة الولايات المتحدة والزيادة الكبيرة في حصة الصين من الناتج العالمي في الفترة 2000-2020.

ينعكس اتجاه التوازن المتغير على حساب الولايات المتحدة في الزيادة الهائلة للعجز التجاري للولايات المتحدة في التجارة مع الصين (في الفترة 1985-2019).

على هذه الخلفية ، في العامين 2018 - 2019 ، ازدادت حدة "الحرب التجارية" بين البلدين. فرضت الولايات المتحدة ضرائب جمركية متزايدة على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار ، وفرضت الصين ، في موقف دفاعي ، ضرائب جمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار. تحاول الولايات المتحدة ألا تفقد اليد العليا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة وفي نفس الوقت تحد من انتشار الصين في هذا القطاع ، وهو ما يعني في نفس الوقت تعزيز نفوذها السياسي (على سبيل المثال ، الجهود المكثفة لاستبعاد الصين من شبكات الجيل الخامس (G5) في أوروبا). في الوقت نفسه ، دعت حكومة الولايات المتحدة ، مستفيدة من التخفيض الهائل في ضريبة رأس المال ، الشركات الاحتكارية الأمريكية للتكنولوجيا الحديثة العاملة في الصين إلى التخلي عنها أو إعادتها إلى الولايات المتحدة ، بينما تحاول إحباط توسع الصين من خلال "طريق الحرير" و استثماراتها في دول أخرى.

على الرغم من توحد الحكومات الغربية ضد روسيا ، فقد تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وألمانيا مع تصاعد العقوبات التجارية والخلافات حول مختلف القضايا (التعاون الألماني في مجال الطاقة مع روسيا ، انخفاض مشاركة ألمانيا في الانفاق العسكري للناتو وموقف ألمانيا ضد إيران ، وضد روسيا ، إلخ). بشكل عام ، تزداد حدة المنافسة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا.

في سبتمبر 2021 ، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا اتفاقية AUKUS ، قائلة أنه تم القيام بها لتعزيز "قدراتهم" العسكرية بشكل متبادل من أجل "أمن المحيطين الهندي والهادئ". لكن الصفقة كانت جزءًا من المواجهة بين الولايات المتحدة والصين حول التفوق في النظام الإمبريالي الدولي ، حيث يحاول كلا الجانبين تعزيز تحالفاتهما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

الخطوة الأولى لـ AUKUS هي إطلاق برنامج تسلح للغواصات الأسترالية التي تعمل بالطاقة النووية والمناسب للعمليات والدوريات البحرية في المحيطات المفتوحة و خاصة المحيط الهادئ و الهندي. في الوقت نفسه ، وبعد يوم من الإعلان عن تشكيل AUKUS ، أعلنت الولايات المتحدة وأستراليا أن أستراليا ستحصل على صواريخ "كروز" بعيدة المدى وأعلنا عن زيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في البلاد.

في الآونة الأخيرة ، أظهرت الحرب والتطورات في أوكرانيا أن أوروبا ليست آمنة أيضًا. تم دحض أولئك الذين اعتقدوا أن الحروب والصراعات الإمبريالية ستندلع خارج أوروبا. تثبت ذلك كل من حرب الناتو ضد يوغوسلافيا عام 1999 والحرب الحالية في أوكرانيا. تكمن أسباب صراعات الحرب في الإطاحة بالتوازنات الدولية التي نشأت عام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفيتي والاشتراكية في دول أوروبا الشرقية. منذ ذلك الحين ، حلف الناتو والولايات المتحدة

والاتحاد الأوروبي ازدادت هجوميته وتشجيعه للقوى الفاشية في أوكرانيا لتطويق روسيا. تُستخدم أوكرانيا كرهينة في الخطط الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى إضعاف روسيا واستبعادها من طرق الطاقة. هذه الشبكة الكاملة من المنافسات البينية الإمبريالية تعرض السلام الدولي للخطر وتعيد إلى المقدمة الحاجة إلى نزع السلاح النووي وحل الناتو.

تستخدم الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية لتقوية صورتها على أنها "حامية" لأوروبا وفي نفس الوقت تصبح مورد الطاقة المتميز للدول الأوروبية.

تتطور المنافسات بين المراكز الإمبريالية أيضًا في كازاخستان ، حيث حدثت تحركات شعبية واسعة النطاق في يناير 2022 ضد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة التي يواجهها الناس. قوبلت هذه التحركات بالعنف والقمع ، ما أدى إلى اعتقال الآلاف ومقتل مئات المتظاهرين. كازاخستان بلد غني بالموارد المنتجة للثروة ويحتل موقعًا جيوستراتيجيًا حاسمًا. تتعرض ثروات البلاد للنهب من قبل الاحتكارات المحلية والأجنبية بينما يعيش الناس في فقر ، مع ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة.

إدارة الأزمة الاقتصادية من قبل الحكومات وعواقبها على العاملين

لدعم انتعاش الاقتصاد الرأسمالي ، تقوم الحكومات البرجوازية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بتدخلات حكومية واسعة ، باستخدام المقترحات الكينزية. إنهم ينتهجون سياسة مالية توسعية ، أي زيادة الإنفاق الحكومي ، بشكل أساسي من أجل التعزيز الفوري لمجموعات الأحتكارات ، ولكن أيضًا في محاولة "للتخفيف" مؤقتًا من العواقب الأكثر حدة للأزمة على القوى الشعبية. ويرتبط هذا بالتسامح مع ازدياد الدين الحكومي ، أي أنه مصحوب بسياسة نقدية أكثر مرونة.

من وجهة نظر الاشتراكية الديمقراطية هناك حاجة إلى عودة ثابتة لمعظم مقترحات كينز للإدارة ، والتي يُتوقع أن تكون استجابة تقدمية ومؤيدة لمصالح الشعب على السياسة النيوليبرالية ، والتي يُلقى عليها لوم الأزمة.

الحقيقة هي أنه ، من ناحية ، اندلعت الأزمات الاقتصادية الرأسمالية في حقبة الإدارة الكينزية في النصف الثاني من القرن العشرين ، ومن ناحية أخرى ، لم تختف بعض المقترحات الكينزية التوسعية والتوجهات المرنة للسياسة النقدية من السياسة السابقة للإدارة البرجوازية. في أعقاب الأزمة الدولية في 2008-2009 ، اتبع البنك المركزي الأوروبي ، والأكثر من ذلك ، FED الأمريكي سياسة "التيسير الكمي" لدعم المجموعات المصرفية. لقد مُنحت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الفرصة لإصدار سندات تم شراؤها من قبل البنوك ، واستيعاب الأموال المقترضة من البنك المركزي الأوروبي بشكل فعال بسعر موات للغاية.

يمكن لمقترحات الإدارة المختلفة ، مثل تلك الخاصة بالكينزية ، فقط تأجيل وقت الأزمة والتدخل مؤقتًا في درجة انخفاض قيمة رأس المال ، مما يؤدي إلى أزمة أعمق في المستقبل.

ثم جاء اقتراح "الصفقة الخضراء الجديدة". تم طرحه في الأصل في عام 2019 باعتباره تصويتًا في الكونجرس الأمريكي من قبل "الجناح اليساري للديمقراطيين". في الوقت نفسه ، أطلقت المفوضية الأوروبية "الاتفاقية الخضراء الجديدة" باسم حماية البيئة والصحة العامة ، من أجل تشكيل منفذ استثماري مؤقت مربح لرأس المال المتراكم. في جوهره ، يضمن هذا الاقتراح قدرًا كبيرًا من تدخل الدولة ، من ناحية ، الحوافز لتمويل الاستثمارات الجديدة في مجالات الطاقة والنقل و المواصلات والمعالجة والقطاع الزراعي جنبا الى جنب مع التحديث الرقمي للاقتصاد ومن ناحية أخرى إهلاك متحكم فيه لرأس المال (مثل إغلاق مصانع الليغنيت ، وسحب السيارات المتعاقد عليها ، وتغيير شبكات الطاقة).

جميع الأعباء على عاتق العاملين

السياسة المالية التوسعية ، التدخل الاكبر للدولة الرأسمالية ، تثقل كاهل ظهور الشعوب مرة أخرى لكن بطريقة مختلفة. الشعب مدعو لسداد القروض الجديدة وتحمل العبء الأكبر للمؤسسات الخاصة الخاسرة في حالة تأميمها المؤقت أو الجزئي ، أو العكس ، من الخصخصة أو الحد من مشاركة الدولة ، مع تحمل الخسائر من قبل الدولة.

باسم "حماية العمالة" ، يتم تعزيز سياسة العمالة الأرخص من خلال تحويل العقود من العمل بدوام كامل إلى العمل بدوام جزئي وبدوام مرن ، وقطع ساعات العمل عن طريق خفض الأجور و المزيد من المرونة ، مما يؤدي إلى تكثيف العمل وزيادة درجة استغلال العمالة.

وفي نفس السياق ، تم تمديد إمكانية تطبيق العمل عن بعد من جانب واحد ، الأمر الذي يلغي في الممارسة العملية الفصل بين وقت الفراغ ووقت العمل.

الإجراءات الجديدة المناهضة للعمال ،التي تقلل الأجور بشكل فعال ، تسهل تسريح العمال ، تهدم حقوق الضمان الاجتماعي ، تم توقعها في البداية على أنها طارئة ثم يتم تثبيتها.

إن سياسة التكيف مع المستوى الجديد للإنتاجية ، دون تحسين شامل في دخل العمال ، وسياسة إدارة الفقر المدقع ، أي عدم تضخيم البطالة أكثر من اللازم ، وعدم انهيار مستوى أساسي من الاستهلاك الجماهيري ، ليس اقتراحًا تقدميًا لضمان توزيع الثروة "، كما يزعم العديد من الاشتراكيين الديمقراطيين. إنه شرط ضروري لتأمين واستعادة الربحية الرأسمالية.

في الوقت نفسه ، يتزايد عدد العاطلين عن العمل على المدى الطويل في القطاعات المتأثرة بالتحول "الأخضر" (مثل إغلاق محطات توليد الطاقة المصنوعة من الليغنيت).

تشمل الجنة الجديدة المتوقعة لـ "النمو الأخضر" ، ذات "الأرباح الخضراء" الكبيرة ، الكهرباء باهظ الثمن ، وظروف عمل مرنة ، وقوة عمل رخيصة ، وأعباء جديدة على الأسر الشعبية لشراء السيارات والأجهزة "الخضراء". وضرائبهم "الخضراء" غير المباشرة وسفك دخل الشعوب ، من أجل دعم الدولة للمجموعات الاحتكارية للاستثمارات "الخضراء" الجديدة. في الوقت نفسه ، أدت استثمارات ما يسمى بالتنمية "الخضراء" إلى تدهور بيئي واسع النطاق للمحميات والجبال ، وتدهور الاقتصادات المحلية وحياة الطبقة العاملة والقوى الشعبية.

في الختام ، يتم الترويج لأشكال مختلفة لزيادة درجة استغلال الطبقة العاملة ، من أجل تطوير الحوافز والفرص لاستثمارات رأسمالية جديدة ومربحة في مواجهة تغير المناخ.

الصورة العسكرية الدولية

يقدر الإنفاق العسكري العالمي في عام 2019 بنحو 1.917 تريليون دولار. 2.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، بزيادة 3.6٪ عن 2018 و 7.2٪ من 2010 للعام الثالث على التوالي ، ويرجع ذلك أساسًا إلى الإنفاق العسكري الأمريكي والصين. ارتفعت مبيعات الأسلحة الدولية بنسبة 7.8٪ في الفترة 2014-2018 أو بنسبة 20٪ مقارنة بالفترة 2005-2009 ، وتقدر مبيعات الأسلحة لعام 2020 بـ 1.98 تريليون دولار و 1.982 تريليون دولار لعام 2021 (زيادة بنسبة 2.6٪ عن عام 2019).

تتصدر الولايات المتحدة الإنفاق العسكري (732 مليار دولار) ، تليها الصين (261) ، والهند (71.1) ، وروسيا (65.1) ، والمملكة العربية السعودية (61.9) ، وفرنسا (50.1) ، وألمانيا (49.3) وبريطانيا (48.7) واليابان (47.6) وكوريا الجنوبية (43.9). بلغ إجمالي الإنفاق العسكري من جميع الدول الأعضاء في الناتو البالغ عددها 29 ، 1.035 تريليون دولار في عام 2019.

في الفترة 2015-2019 ، كانت الولايات المتحدة أكبر مورد لصادرات الأسلحة بنسبة 36٪ ، تليها روسيا ، تليها فرنسا وألمانيا والصين.

تواصل القوات النووية تحديث ترسانتها النووية لتحل محل الرؤوس الحربية القديمة. القوى النووية التسع (الولايات المتحدة - 5800 ، روسيا - 6375 ، بريطانيا - 215 ، فرنسا - 290 ، الصين - 320 ، الهند - 150 ، باكستان - 160 ، إسرائيل - 90 ، الخ) لديها ما مجموعه 13400 سلاح نووي. ، من 90٪ منها تنتمي إلى الولايات المتحدة وروسيا.

تعلن الولايات المتحدة وروسيا عن تغييرات في عقيدتهما العسكرية "النووية" ، بينما يعلن الجانبان عن أنواع جديدة من "الأسلحة الخارقة" ، مثل أنظمة أسلحة الليزر الأوتوماتيكية ومجالات الاستخدام الجديدة ، كما هو الحال في الفضاء.

وتنوي الولايات المتحدة إدراج الصين في اتفاقية رقابة واحتواء نووية ، معتبرة إياها منافسًا خطيرًا ، في حين أن القضية الرئيسية التي يتم بحثها في مجال الأسلحة النووية هي قدرة "الضربة الأولى".

وفي سياق المنافسة ، قررت الولايات المتحدة سحب قواتها من أفغانستان في أغسطس الماضي لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها المنافسة مع روسيا والصين. لذلك سلموا السلطة إلى حركة طالبان الظلامية، لكن الولايات المتحدة احتفظت بالسيطرة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد للضغط عليها لتعزيز مصالحها الخاصة ضد الشركات الصينية ، على سبيل المثال. بينما يعاني الشعب الأفغاني من حالة تفكك والكثيرون يأخذون طرين اللجوء، تتفاوض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى مع طالبان "لإضفاء الشرعية" عليهم لتأمين خططهم في دولة أفغانستان ذات الأهمية الجيوستراتيجية.

"أداة" مهمة للتخطيط العسكري لأقوى القوات هي القواعد العسكرية خارج حدودها ، حيث يبدو أن الولايات المتحدة لديها أكثر من 700 قاعدة ذات استخدامات مختلفة ، في جميع أنحاء العالم. ولدى بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وتركيا والصين واليابان والهند قواعد في الخارج.

من العناصر الجديدة المهمة لهذه الفترة ، والتي تدل على شدة المنافسة والتدريب العسكري ، التغييرات في المذاهب الدفاعية لعدد من البلدان (نموذجية هي أمثلة ألمانيا قبل بضع سنوات وفي اليابان مؤخرًا). في الوقت نفسه ، يقترب الناتو من الدول التي وُصفت على مدى عقود بأنها "محايدة" ، مع اعتبار السويد مثالًا نموذجيًا.

ومما سبق يمكن استنتاج أن البلدان الرأسمالية ، بدلاً من التبرع بالمال للصحة العامة والتعليم واحتياجات العمال ، تقدم المليارات من النفقات العسكرية في سياق تنافسها على مصالح احتكاراتها.

الاتحادات والمنظمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية

تتشكل علاقات الترابط غير المتكافئ بين الدول من خلال عدد من المنظمات والتنظيمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية. كما أنها تعكس العلاقة المتبادلة بينهما ، في حين أنها غالبًا ما تصبح مجالًا للتعبير عن المنافسات. في السنوات الثلاثين الماضية ، إلى جانب المنظمات المعروفة (مثل الأمم المتحدة ، الناتو ، الاتحاد الأوروبي ، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، منظمة التجارة العالمية ، G7، G20) ، والتي كانت بقيادة الولايات المتحدة ، ظهرت منظمات جديدة ، مثل دول البريكس (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ، جنوب إفريقيا) ، ومنظمة شنغهاي للتعاون ، بقيادة الصين ، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ، والمجموعة الاقتصادية الأوراسية بقيادة روسيا.

أصبحت معظم المنظمات الدولية غطاء لدعم مصالح الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي والقوى الإمبريالية الأخرى. في الداخل ، تجري مواجهات وتسويات مؤقتة بين القوى الإمبريالية القوية. عندما يتعذر الوصول إلى حلول وسط ، يتبع ذلك مساومات وتهديدات وحتى الانسحاب من الاتفاقيات المختلفة .

الميل إلى تغيير ميزان القوى ، وانسحاب الولايات المتحدة من سلسلة من الاتفاقات التي تهدف إلى إعادة ترتيب التحالفات الإمبريالية لصالحها ، وكذلك السعي إلى تحويل الأهداف الأمريكية الرئيسية في منطقة آسيا إلى الصين باعتبارها "انسحابًا أمريكيًا". "، باعتباره" فراغ سلطة "في العالم. من الواضح أن الواقع مختلف.

تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة شبكة المنظمات والاتفاقيات الدولية ، لصالحها ، والتي تعكس دائمًا الترابط غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية. وبالتالي ، تعتبر القيادة الأمريكية أن الشكل الحالي لقمة الدول رأسمالية السبع الأكثر قوة (الولايات المتحدة واليابان وكندا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا) "عفا عليه الزمن" وينبغي دعو كل من أستراليا وكوريا الجنوبية والهند. ، في محاولة لإنشاء تحالف جديد مناهض للصين. يتم التركيز بشكل خاص على منطقة المحيطين الهندي والهادئ وعلى جهود الهند للاندماج في الخطط الأمريكية ، في بيئة من العلاقات المتوترة بين الصين والهند.

الأول من سبتمبر: اليوم العالمي للعمل النقابي من أجل السلام

في الأول من سبتمبر عام 1939 ، غزت ألمانيا النازية بولندا ، وبدأت الحرب العالمية الثانية ، وكانت حربًا مدمرة للشعوب وللسلام العالمي.

في الوقت الحاضر ، أصبح نضال النقابات العمالية من أجل السلام والصداقة والتعاون العالمي بين الشعوب أولوية مهمة. هذا الكفاح يحتاج إلى مدة واستقرار. يجب أن تكون النقابات العمالية في مقدمة المطالبة بتخفيض النفقات العسكرية الباهظة وتخصيص هذه الأموال لتغطية النفقات الاجتماعية. يجب على النقابات العمالية المطالبة بحل التحالفات العسكرية العدوانية مثل حلف الناتو والاستخدام الحصري للطاقة النووية للأغراض السلمية فقط.

لجميع الأهداف المذكورة أعلاه ، يتعين على أمانة اتحاد النقابات العالمي كل عام تخطيط وتنظيم الأنشطة في كل ركن من أركان الكوكب. لذلك نقترح أن يتم الإعلان عن الأول من أيلول (سبتمبر) وتأكيده من قبل المؤتمر باعتباره يوم العمل الدولي للنقابات العمالية من أجل السلام.

منظمات دولية

طبيعة وعمل المنظمات الدولية:

العامل الرئيسي الذي يحدد طابع، حدود وقيود المنظمات الدولية هو توازن القوى الذي يحدد تكوين وأهداف المنظمات الدولية. قرارات وإجراءات المنظمات الدولية تعكس جميع التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية مع التناقض الأساسي الرئيسي بين الطبقة العاملة والبرجوازية وأيضًا العديد من التناقضات الرئيسية والثانوية الأخرى مثل تلك بين الدول المتقدمة والنامية والدول القوية الامبريالية المستغلة والدول المستغلة الأقل قوة. الآثار السلبية للثورات المضادة في التسعينيات على ميزان القوى الدولي على حساب الطبقة العاملة أدت إلى انحياز صارخ لصالح ممثلي الدول الرأسمالية والإمبريالية داخل المنظمات الدولية.

المشاكل الرئيسية في عمل المنظمات الدولية ، بسبب الخصائص المذكورة أعلاه ، هي عملها البيروقراطي ولكن أيضًا الافتقار الأساسي لآليات التنفيذ الفعالة / ضمان التصديق على القرارات وتنفيذها ، حتى تلك القرارات التي تعتبر ملزمة للأعضاء. إن عجز الأداء الديمقراطي يخلق تمييزًا وقيودًا في تمثيل العمال والشعوب ، في حين أنه حتى إلى المدى الذي يتم فيه تبني مواقف مؤيدة للمصالح الشعبية ، هناك نوافذ وطرق متنوعة للتهرب. على أي حال ، فإن عدم وجود آليات تنفيذ فعالة يجعل في نهاية اليوم قرارات المنظمات الدولية أقل جوهرية.

من الأمثلة المروعة على الافتقار إلى الديمقراطية في المنظمات الدولية تكوين هيئات منظمة العمل الدولية المكونة من ثلاثة أعضاء والنقص الواضح في تمثيل العمال. على سبيل المثال ، يتألف مجلس الإدارة وهو الهيئة التنفيذية الثلاثية لمنظمة العمل الدولية من 56 عضوًا كاملاً: 28 ممثلاً للحكومات و 14 ممثلًا للعاملين و 14 ممثلًا عن أصحاب العمل (الأعضاء العاديون: 28 م.ح، م.ع 14، 14م.أ.ع). كما أن لديها 66 نائبًا (28 م.ح. ، 19 م.ع. ، 19 م.أ.ع). أي أن العمال والجماهير الذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع لديهم تمثيل متساوٍ مع أصحاب العمل الذين ، وفقًا لمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي ، يشكلون 2.7٪ فقط من العالم كنسبة مئوية من العمالة (أرباب العمل ، نسبياً من إجمالي العمالة): قاعدة بيانات ILOSTAT ، بنك بيانات البنك الدولي ، 29 يناير 2021). في نفس الوقت ، تمتلك الحكومات (الغالبية العظمى منها حكومات برجوازية للدول الإمبريالية) 50٪ من الأعضاء العاديين في الهيئة الحاكمة. والوضع مشابه في باقي هيئات منظمة العمل الدولية.

ومع ذلك ، فإن التمثيل الناقص لمصالح العمال لا يقتصر على التكوين - غير التمثيلي - لمنظمة العمل الدولية ، بل يمتد إلى التزييف والتزوير الواضح حتى هذا التمثيل غير المتناسب للعمال. يمكن ملاحظة ذلك من حقيقة أن ممثلي العمال من كل بلد مشارك في كل هيئة من

هيئات منظمة العمل الدولية يجب أن يوافق عليهم من قبل حكوماتهم ، وهي آلية واضحة لانتهاك حق العمال في أن يقرروا بأنفسهم بحرية ودون تدخل في كيفية تمثيلهم.

في الوقت نفسه ، هناك مثال آخر يصم الآذان على العملية المناهضة للديمقراطية وتزوير التمثيل العمالي وهو احتكار منظمة العمل الدولية من قبل النقابات الصفراء. يجب إنهاء التمييز الفاضح وغير المقبول والمناهض للديمقراطية ضد اتحاد النقابات العالمي على الفور. دعا اتحاد النقابات العالمي مرارًا وتكرارًا إلى تغيير النظام الانتخابي في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، من أجل توفير التمثيل النسبي لجميع الاتجاهات في الحركة النقابية الدولية. ويطالب اتحاد النقابات العالمي بأن يتم استبدال نظام منظمة العمل الدولية الحالي بعملية ديمقراطية حقيقية وشفافة في مكاتبها الدولية والإقليمية ، بحيادية وعادلة وبدون تمييز. الرد النموذجي للمدير العام بأن "الانتخابات جارية" هو رد غير مرضٍ على الإطلاق ، لأننا جميعًا نعرف كيف تجري هذه الانتخابات.

ومع ذلك ، وحتى في ظل هذه الظروف ، وحتى في ظل التكوين غير الديمقراطي وغير المتناسب بشكل علني لهيكل وعمل المنظمات الدولية اللذي يخدم معايير أرباب العمل والحكومات البرجوازية ، فإن "صمام الأمان" الأخير والأكثر أهمية لرأس المال هو عدم وجود آلية تنفيذ. أي حتى عندما أجبر ضغط الحركة العمالية ونضال الشعوب على المنظمات الدولية للحفاظ على ماء الوجه واعتماد الاتفاقيات والقرارات التي من حيث الصياغة لصالح الفئات الشعبية ، لا توجد وسيلة أساسية لفرض المصادقة عليها أو تنفيذها. سواء كانت هذه اتفاقيات تم تبنيها في العقود السابقة مع ميران القوى أكثر ملاءمة للطبقة العاملة مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم C087 - الحرية النقابية وحماية حق التنظيم التي تم تبنيها في عام 1948 مع دور ومساهمة اتحاد النقابات العالمي، أو قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الشعوب ، يعتمد تنفيذها على درجة ارتباطها بمصالح رأس المال ومنظمات الدول الإمبريالية (الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي ، الناتو). على سبيل المثال ، على الرغم من عشرات قرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاحتلال والتدخل الإمبريالي في دول مختلفة (فلسطين ، كوبا ، قبرص) لم يتغير شيء. بدلا من ذلك ، يتم تنفيذ القرارات المرتبطة بالمخططات الإمبريالية ، بما في ذلك التدخل العسكري ، في صباح اليوم التالي. إن قرار الأمم المتحدة بشأن ليبيا هو خير مثال على ذلك.

في ضوء كل ما سبق ، فإن الحركة النقابية الطبقية العالمية لا تحمل أوهام وتعارض تنمية التوقعات غير الواقعية لنطاق وفعالية وموضوعية أي تدخل يمكن أن تمارسه المنظمات الدولية في ظروف معيشة وعمل العمال. ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، لا نقلل من أهمية الاستقلال النسبي والإمكانية المحدودة ولكن القائمة للتدخل والاستفادة من المنظمات النقابية، للدفاع عن احتياجات ومصالح العمال. بالنسبة لاتحاد النقابات العالمي ، نعتبر المنظمات الدولية ساحة معركة أخرى يجب أن يتم فيها تمثيل صوت العمال على الرغم من طابعهم وارتباطاتهم السلبية وافتقارهم الواضح إلى الأداء الديمقراطي.

الخصائص العامة:

المنظمات الدولية هي منظمات ذات نطاق أو نشاط أو مشاركة دولية تم إنشاؤها وتعمل بموجب القانون الدولي ولها شخصية قانونية دولية. تتميز المنظمات الدولية بشكل رئيسي بما يلي:

أ) المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) ، أي المنظمات غير الحكومية العاملة دوليًا ، مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر وما إلى ذلك.

ب) المنظمات الحكومية الدولية (IGOS) التي تتكون أساسًا من الدول الأعضاء أو المنظمات والكيانات الدولية الأخرى.

عادة ما تشير الإشارة إلى منظمة دولية إلى المنظمات الحكومية الدولية (IGOS). منذ تأسيسه في عام 1945 ، كان اتحاد النقابات العالمي ممثلاً دائمًا لأربع منظمات دولية: الأمم المتحدة (UN) ، ومنظمة العمل الدولية (ILO) ، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ، ومنظمة التربية والثقافة للأمم المتحدة (اليونسكو). كل من منظمة العمل الدولية ، التي تأسست عام 1919 ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، التي تأسست عام 1945 ، تحت رعاية الأمم المتحدة وهي الآن ثلاث وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، أي أنها منظمات دولية مستقلة تتعاون مع الأمم المتحدة. تأسست الأمم المتحدة أيضًا في عام 1945.

يعد تنمية ونشر التحاليل المناسبة لطبيعة وأغراض وقيود وقدرات المنظمات الدولية - بشكل عام وعلى وجه التحديد للمنظمات الأربع التي يشارك فيها اتحاد النقابات العالمي - عاملاً مهمًا لأفضل أساليب التدخل واستخدام هذه المنظمات من أجل تعزيز وتنفيذ أهداف ومواقف اتحادالنقابات العالمي لصالح الطبقة العاملة

المنظمات الدولية الأربع التي يشارك فيها اتحاد النقابات العالمي:

الأمم المتحدة (الأمم المتحدة):

سنة التأسيس: 1945 (24 أكتوبر)

تفاصيل التأسيس: خليفة عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية.

المقر: مدينة نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية: 195 دولة عضو و 2 دولة مراقبة.

هدف التأسيس: التعاون في القانون الدولي والأمن والتنمية الاقتصادية والمساواة السياسية ومنع نشوب صراع آخر مثل الحرب العالمية الثانية.

هيكل الأمم المتحدة: الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة

وضع اتحاد النقابات العالمي: يحتفظ اتحاد النقابات العالمي بوضع استشاري عام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) للأمم المتحدة منذ عام 1946

منظمة العمل الدولية:

سنة التأسيس: 1919 (29 أكتوبر)

تفاصيل التأسيس: خليفة عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية.

هدف التأسيس: تهدف منظمة العمل الدولية إلى تعزيز الحقوق في العمل ، وتشجيع فرص العمل اللائق ، وتعزيز الحماية الاجتماعية وتقوية الحوار بشأن القضايا المتعلقة بالعمل.

المقر: جنيف ، سويسرا.

العضوية: 187 دولة عضو.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو):

سنة التأسيس: 1945 (16 أكتوبر).

الغرض المعلن: هدف المنظمة هو تحقيق الأمن الغذائي للجميع والتأكد من حصول الناس بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة ليعيشوا حياة نشطة وصحية.

المقر: روما ، إيطاليا.

العضوية: 194 دولة عضو.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):

سنة التأسيس: 1946 (4 نوفمبر).

الغرض المعلن: المساهمة في السلام والأمن من خلال تعزيز التعاون الدولي من خلال الإصلاحات التعليمية والعلمية والثقافية من أجل زيادة الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان إلى جانب الحريات الأساسية المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة.

المقر: باريس ، فرنسا.

العضوية: 195 دولة عضو.

اتحاد النقابات العالمي في المنظمات الدولية:

يشير موقف مؤتمر اتحاد النقابات العالمي على النحو المحدد في برنامج العمل المعتمد في المؤتمر السابع عشر إلى أنه يجب على الممثلين الدائمين لاتحاد النقابات العالمي في المنظمات الدولية أداء دورهم بشكل مناسب ، لتعزيز ودعم مواقف الحركة النقابية الطبقية العالمية ، اقتراح الإجراءات والمبادرات التي يجب أن يتخذها اتحاد النقابات العالمي لتحسين الظروف المعيشية للعمال وعمل النقابات العمالية على المستوى الدولي.

يهدف اتحاد النقابات العالمي (دون تقويض أو تردد عمله الحاسم لإعادة التنظيم الأيديولوجي والتنظيمي للحركة النقابية العالمية) إلى خوض المعركة وإدخال صوت الطبقة العاملة والمصالح العمالية داخل المنظمات الدولية ، للكشف عن دورها ، وكسر الأوهام ، لضمان أقصى قدر ممكن من المكتسبات والاتفاقيات لصالح العمال. القرارات والاتفاقيات (مثل اتفاقيات ومعاهدات منظمة العمل الدولية الـ 189) مهمة لكي تستغلها الطبقة العاملة والنقابات من خلال إظهار انتهاكها من أجل الضغط على الحكومات وأرباب العمل. في الوقت نفسه ، ومع ذلك ، ينبغي استخدام أمثلة على الاختلاف وخرق الاتفاقات ، لإظهار الموظفين أن قوتهم التفاوضية (على سبيل المثال في التفاوض على الاتفاقات الجماعية) وتنفيذ أي اتفاق ترسمه الحركة العمالية يعتمدان ويعتمدان في المقام الأول على جاهزية وقوة وقدرة واتجاه الصراع الطبقي اليومي.

بصفتنا اتحاد النقابات العالمي ، نطالب بالشفافية وإجراء تغييرات في طريقة انتخاب الهيئة الحاكمة. يجب أن يتم تمثيل النقابتين الدوليتين بشكل متناسب وعلى أساس نقاط القوة والدعم اللذين يتمتعان بهما. هذه هي الديمقراطية القائمة على المبادئ التأسيسية لمنظمة العمل الدولية

والأمم المتحدة. نحن نطالب بالموضوعية والعدالة على جميع مستويات وقطاعات منظمة العمل الدولية وندين احتكارها من قبل الاتحاد الدولي للنقابات(ITUC).

على أساس إنشائها وتشغيلها ، من المفترض أن تكون منظمة العمل الدولية ملزمة بمعاملة جميع النقابات العمالية بطريقة متساوية وديمقراطية ، بغض النظر عن الاختلافات السياسية والأيديولوجية والدينية والعرقية. أين هي المعاملة المتساوية للتحليل الطبقي والأيديولوجية الثورية في مواقف منظمة العمل الدولية وهياكلها وندواتها وهيئاتها؟ تدعو المنظمات الدولية إلى "نزع الأيديولوجيا" و "الحياد القطبي" بينما تعمل في جوهرها على ترسيخ الهيمنة الأيديولوجية على رأس المال والإصلاحية.

نطالب بالتنفيذ الفوري لجميع اتفاقيات وقرارات منظمة العمل الدولية للدفاع عن الحريات النقابية ، والدفاع عن الحق في تكوين النقابات ، والإضراب والمفاوضة الجماعية ، وضمان العمل اللائق وسبل العيش ، والصحة والسلامة في جميع أماكن العمل ، والقضاء على التمييز في التوظيف والأجر ، من أجل إلغاء العمل الجبري وعمل الأطفال.

إننا نطالب بالالتزام الفوري بالنظام الأساسي وقرارات الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الشعوب ، ووقف التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ندعو إلى إنهاء العقوبات والحصار واحتلال الدول والأراضي.

نحن نكافح من أجل التنفيذ العملي لأهداف ومواقف منظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، والأمم المتحدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في الغذاء والطاقة ، والوصول الشامل إلى الخدمات العامة الأساسية ، ووضع حد للتمييز المدني والعنصري والوطني وبين الأجيال ، والحماية لحقوق الشعوب الأصلية واللاجئين والمهاجرين. نطالب بحماية حقوق الإنسان والحق في الماء والأرض والجو ومصائد الأسماك وجميع السلع الضرورية.

الجائحة

عواقب ذلك على الطبقة العاملة والحركة النقابية

لقد ترك العمال في جميع أنحاء العالم الرأسمالي معرضين للوباء وعواقبه من قبل نظام لا يريد ولا يستطيع توفير الوسائل اللازمة للعيش الكريم ، والصحة والتعليم ، والحق في العمل والعمل مع الحقوق. إن الأزمة الاقتصادية الجديدة التي ظهرت قبل الجائحة وتسارعت بفعلها ، كانت بمثابة إشارة للهجوم الجديد على مكتسبات العمالة. الهجوم على العمل لـ8 ساعات ، وزيادة تحرير علاقات العمل ، وإضفاء الطابع المؤسسي على أشكال مرنة وظروف العمل ، ومراجعة وإلغاء قوانين العمل ، ومحاولات التحايل على الحق المقدس في الإضراب ، وإلغاء عطلة الأحد ، وحتى إن أوضح الانتهاكات النقابية والحريات الديمقراطية يتم التلاعب بها تحت ستار الوباء في جميع أنحاء العالم.

وفقًا لمنظمة العمل الدولية في عام 2020 ، يقدر وقت العمل الضائع بـ 8.8٪ من إجمالي وقت العمل ويعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل. من بين ساعات العمل الضائعة ، يعود نصفها إلى نزوح 114 مليون عامل إضافي من القوى العاملة مقارنة بعام 2019 والنصف المتبقي بسبب تقليص ساعات العمل لمن احتفظوا بوظائفهم.

وكانت الخسائر عالية بشكل خاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب أوروبا وجنوب آسيا. كانت خسارة ساعات العمل في عام 2020 أكبر بنحو 4 أضعاف مما كانت عليه خلال أزمة عام 2009. وتشير التقديرات إلى أنه سيكون هناك نقص قدره 75 مليون وظيفة في عام 2021 و 52 مليون وظيفة في عام 2022.

كان لخفض إجمالي ساعات العمل تأثير كبير على دخل العمال. وباستثناء مساعدات الدولة والدخول ، انخفض إجمالي دخل العمال بمقدار 3.7 تريليون دولار ، أو 8.3٪ ، مما كان يمكن أن يكون لولا الوباء. وتضيف هذه التخفيضات الجديدة في دخول العمال إلى الخسائر الهائلة للأزمة المالية السابقة التي لم يتم استردادها خلال الفترة الأخيرة من النمو الاقتصادي الضعيف.

يُقدر معدل البطالة العالمي بنحو 5.9٪ في عام 2022 ، مع ما يقرب من 207 مليون عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم ، وهو رقم سيستمر في الارتفاع عن الأعداد السابقة للوباء البالغة 187 مليون عاطل عن العمل في عام 2019.

أيضًا ، مقارنة بعام 2019 ، يعيش 108 ملايين عامل إضافي وأسرهم الآن في فقر مدقع.

لقد أكدت الأزمة الحالية ، مثل الأزمة السابقة ، أن الفئات الأكثر ضعفًا من الطبقة العاملة تتقبل بشكل غير متناسب وبقوة عواقب الأزمة:

- كانت العمالة غير المعلنة أكثر عرضة بثلاث مرات لفقدان وظائفهم من العمال المسجلين و 1.6 مرة أكثر من العاملين لحسابهم الخاص ، بينما كانوا في نفس الوقت أكثر احتمالا لعدم إدراجهم في حزمة الدعم المالي للدولة. لذلك وجد المليارات من العمال غير المعلنين أنفسهم بلا دخل ، كما أن الافتقار إلى الضمان الاجتماعي زاد من صعوبة حصولهم على الخدمات الصحية.

- انخفاض عمالة المرأة أكثر من الرجل. في الوقت نفسه ، 9 من كل 10 نساء فقدن وظائفهن من القوى العاملة (أي أنهن غير مشمولات في العاطلين عن العمل) ، وهي حقيقة ستترجم إلى فترة أطول بدون عمل.

- كما تأثر الشباب بشكل غير متناسب بعلاقات العمل ، في حين أن الطرد القسري لملايين الشباب من العملية التعليمية يعد قضية حاسمة. بحلول عام 2020 ، ستشهد حوالي 70٪ من البلدان (مع البيانات المتاحة) زيادة في عدد الشباب غير العاملين وغير المتعلمين أو في أي برنامج تعليمي / تدريبي. انخفض عمالة الشباب العالمية بنسبة 8.7٪ في عام 2020 مقارنة بـ 3.7٪ للبالغين ، وكان أكبر انخفاض في البلدان المتوسطة الدخل.

- العديد من المهاجرين مع تفشي الوباء على الفور اصبحوا بدون عمل ودخل بينما بسبب عمليات الإغلاقمن اجل الحد من تفشي الوباء ، حوصر العديد في بلدان إقامتهم دون أن يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية.

فيما يتعلق باللقاحات ضد كوفيد_19 ، تلقى 63٪ من سكان العالم جرعة واحدة على الأقل من اللقاح.

فقط 12.9٪ من الناس في البلدان منخفضة الدخل تلقوا جرعة واحدة على الأقل. ومثال الهند ، أكبر منتج للقاحات للاحتكارات الدولية للأدوية ، هو مثال نموذجي ، حيث تم تطعيم 56٪ فقط من السكان حتى الآن. إن طلب اتحاد النقابات العالمي للحصول على براءات اختراع مجانية وآمنة وغير احتكارية لقاحات آمنة للجميع ، للأدوية واللقاحات التي هي سلع اجتماعية وليست سلعًا ، يظل أمرًا ضروريًا وملائمًا بعد عامين من بدء الجائحة.

فيما يتعلق بالتعليم ، وفقًا لبيانات اليونيسف في مارس 2021 ، تم إغلاق المدارس التي تضم أكثر من 168 مليون طفل في جميع أنحاء العالم تمامًا لمدة عام كامل تقريبًا بسبب الإغلاق. كما أشارت FISE منذ اللحظة الأولى ، لم يكن لدى أطفال الأسر الفقيرة أي وصول إلى التعليم عن بعد بسبب نقص الإنترنت والأجهزة الرقمية وما إلى ذلك ، ونتيجة لذلك فقدوا عامًا كاملاً منه والعديد من الأطفال طرد من المدرسة. واحد على الأقل من كل ثلاثة طلاب أو 463 مليون طفل في جميع أنحاء العالم لم يتمكن من الوصول إلى التعلم عن بعد عندما كانت مدارسهم مغلقة رسميًا ، وكان العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

وفقًا لليونسكو ، فإن إغلاق المدارس ، بغض النظر عن المدة ، له عواقب وخيمة ، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. في هذه الفئة قد تصل نسبة الأطفال المتأثرين بنقص التعلم والتي وصلت إلى 53٪ قبل الجائحة إلى 70٪. في بعض أجزاء البرازيل وباكستان وريف الهند وجنوب إفريقيا أو حتى المكسيك ، من بين دول أخرى ، هناك خسائر كبيرة في تعلم الرياضيات والقراءة. بحلول عام 2030 ، "لا يُتوقع أن تنجح أي منطقة في العالم في تقديم التعليم الثانوي لجميع الأطفال" ، "يقدر المعلمون أن ثلث الطلاب فقط سيكون لديهم مهارات الرياضيات الأساسية" و "لن يتمكن 33٪ من الطلاب من ذلك قراءة عبارة في نهاية المدرسة الابتدائية ".

في الوقت نفسه ، تسبب الوباء في جميع أنحاء العالم في موجة جديدة من الهجمات على مكتسبات العمالة والحريات النقابية. وفقًا لبحوث منظمة العمل الدولية ، تم الإبلاغ عن انتهاكات لمعايير العمل الدولية وقوانين العمل والحريات النقابية في جميع القارات. تم الإبلاغ عن معظم الانتهاكات في العالم العربي (67٪ من البلدان) ، تليها آسيا والمحيط الهادئ (35٪) ، وأوروبا وآسيا الوسطى (29٪) ، وأفريقيا (21٪) ، والأمريكتان (20٪).

وتتعلق الانتهاكات ، من بين أمور أخرى ، بما يلي:

- مخالفة معايير العمل الدولية

- عدم الالتزام بقوانين العمل فيما يتعلق بحالات التسريح وساعات العمل ودفع الأجور.

- عدم استيفاء متطلبات النظافة والسلامة في مكان العمل.

في الوقت نفسه ، في العديد من البلدان ، تم تحديد قيود محددة ، بذريعة الوباء ، والذي كان هدفه الواضح والفريد هو التحايل على العمل النقابي. تم قمع الإضرابات والمظاهرات بشكل عنيف ، وتعرض النقابيون للاضطهاد ويتعرضون للاضطهاد بمزاعم كاذبة وملفقة ، في حين تم تسجيل قرارات المحكمة بحظر التجمعات والنشاطات النقابية.

النضالات مهمة فى السنوات الأخيرة

كنا حاضرين !

خلال أكثر من خمس سنوات منذ انعقاد المؤتمر العالمي السابع عشر لنقابات العمال في ديربان بجنوب إفريقيا في أكتوبر 2016 ، تم تنظيم نضالات مهمة من قبل العمال والنقابات العمالية في جميع أنحاء العالم. جميع النضالات ، كبيرة كانت أم صغيرة ، منتصرة أو بدون نتيجة إيجابية فورية ، مهمة للعاملين: فهي تسلط الضوء على مشاكلهم ومطالبهم ، وتجعلهم يدركون قوتهم ، ويكتسبون الخبرة ويتحسنون في النضال اليومي.

عندما يكون لديهم محتوى فئة ، فإن النضالات لها نتائج ، والتي حتى لو لم تكن مرئية على الفور ، فإنها تترك إرثًا لاستمرار العمل. النضالات الطبقية هي تلك التي تتشكل فيها المطالب على أساس الاحتياجات المعاصرة للعمال والشعوب. إنهم هم الذين يدرك العمال أن عليهم النضال من أجل مصالح طبقتهم ، دون توقع أن يحل ممثلو البرجوازية ورأس المال مشاكلهم.

نورد أدناه بعض النضالات المهمة التي حدثت في جميع أنحاء العالم والتي لعبت فيها النقابات الاعضاء والأصدقاء لاتحاد النقابات العالمي دورًا مهمًا. نطلب تفهمك للسهو وأوجه القصور والأخطاء ، والتي لدينا الفرصة لتصحيحها في المؤتمر:

فبراير 2022 ، **إسبانيا**

تواصل الحركة النقابية الطبقية والعمالية والنقابات الطبقية النضال ضد الإصلاح العمالي بمظاهرات في مدريد وأجزاء أخرى من الدولة الإسبانية. في الوقت نفسه ، يتم تنظيم الحراكات من قبل منظمات المتقاعدين للدفاع عن المعاشات التقاعدية.

يناير 2022 ، **كازاخستان**

اندلاع إضرابات واسعة النطاق وانتفاضات شعبية بعد ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع الضروريات الأساسية. وقوبلت المظاهرات بقمع عنيف أدى إلى مقتل عشرات المتظاهرين واعتقال الآلاف ، فيما تتدخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي لإنهاء الاحتجاجات.

ديسمبر 2021 ، **تركيا**

نظم العمال في مسيرة حاشدة للمطالبة بأجور أعلى وضد الغلاء التي تؤثر على الطبقة العاملة والشرائح الشعبية في البلاد.

في أكتوبر 2021 ، **الولايات المتحدة**

ازدادت النضالات العمالية في جميع أنحاء البلاد ، مع الإضرابات في العديد من الصناعات: 12000 نجار ، و 10000 مصنع للمعدات الزراعية الثقيلة ، جون ديري ، و 31000 عامل صحي في كايزر ، و 60 ألف عامل تلفزيوني في هوليوود ، ومسارح ومسرح سينمائي ، و 1100 عامل منجم في ألاباما و 1400 عامل في مصنع الحبوب التابع لشركة Kellogg هم من بين عشرات الآلاف من العمال المعنيين ، يطالبون بتحسين الأجور وظروف العمل. يحدث هذا في سياق الاقتصاد الوبائي الذي ترك فيه 4.3 مليون عامل وظائفهم في أغسطس 2021 وحده ، مما أدى إلى تكثيف ما تسميه وسائل الإعلام "نقص العمالة". في غضون ذلك ، سجلت الشركات والملاك ارباحا قياسية. ارتفعت أرباح جون ديري بنسبة 61٪ في السنوات الأخيرة ، وارتفع راتب رئيسها التنفيذي بنسبة 160٪ خلال الوباء.

قبرص

خلال السنوات الخمس ، كثف اتحاد "بيو" ، بالتنسيق مع النقابات العمالية القبرصية التركية الأعضاء في اتحاد النقابات العالمي ، نضالهم من أجل حل عادل ومستدام للقضية القبرصية. كان اتحاد النقابات العالمي ولا يزال متضامناً معهم.

أكتوبر 2021 ، **إيطاليا**

تحت شعار: لا لحكومة دراغي ، لا اتفاق ولا سلام اجتماعي ". بهذه الكلمات تظاهر مائة ألف عامل في أكثر من ثلاثين ساحة في عموم إيطاليا ، فيما تجاوزت المشاركة في الإضراب المليون عامل. كل هذا رغم رعب الإعلام من احتمال تسلل محرضين عنيفين إلى المسيرات.

في يوليو 2021 ، **كوبا**

أظهر شعب كوبا ، من خلال مسيرات كبيرة لدعم الثورة في هافانا ومدن أخرى ، تصميمه على إلغاء الخطط الإمبريالية لزعزعة الاستقرار التي تمولها وتحرض عليها الولايات المتحدة.

يوليو 2021 ، **سريلانكا**

إضراب 200000 معلم ، للمطالبة بزيادة الرواتب وسحب مشروع قانون يقوض التعليم العام.

يونيو 2021 ، **اليونان**

تنظم القوى الطبقية في اليونان إضرابات ضد القانون الذي يلغي الثمن ساعات عمل ، ويهاجم حقوق النقابات ، والحق في الإضراب.

أبريل 2021 ، **الكولومبيا**

يتفاعل العمال والشباب والشعب وينظمون حشودًا كبيرة ضد الإصلاح الضريبي الذي تروج له حكومة إيفان دوكي. كما شجبوا قتل المناضلين من شبه الدولة والفساد والإدارة المتلاعبة للوباء. قتل العشرات من المتظاهرين وجرح واعتقل الآلاف. يدين اتحاد النقابات العالمي وأعضائه النقابيين حول العالم القمع والقتل ويطالبون بقبول المطالب العادلة للشعب الكولومبي. تحت ضغط ردود الفعل ، تم تأجيل الإصلاح الضريبي مؤقتًا.

في يناير 2021 ، **الهند**

نظم المزارعون والعمال الهنود إضرابًا جديدًا ضد الإصلاح الزراعي الذي سعت إليه حكومة مونتي ، والذي ينص على تحرير السوق الزراعية. لأكثر من 50 يومًا ، اقتحم مئات الآلاف من المزارعين والعمال ، الذين نظمتهم ودعمتهم النقابات العمالية ، نيودلهي لإلغاء ثلاثة قوانين أفقرت المزارعين وتشجيع الزراعة الأحادية المكثفة.

2 ديسمبر 2020 ، **الهند**

250.000.000 عامل ومزارع وموظف من جميع القطاعات في إضراب في الهند لإدانة سياسة الحكومة المناهضة للعمال.

في نوفمبر 2020 ، **تايلاند**

حشد آلاف المتظاهرين في تايلاند مطالبين بالحريات الديمقراطية والنقابية وإنهاء الحكم الاستبدادي في بلادهم.

أكتوبر 2020 ، **اليونان**

تنتهي محاكمة منظمة الفجر الذهبي النازية الإجرامية في اليونان بإدانة المنظمة بارتكاب جرائم قتل وهجمات قاتلة ضد المناضلين والمهاجرين. ورحب عمال أثينا في مظاهرة حاشدة بالقرار.

أغسطس 2020 ، **زيمبابوي**

انتفض عمال وشعب زيمبابوي من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. إنهم يطالبون بمستوى معيشي لائق ، وزيادة في الأجور ، والحصول على الصحة والتعليم والعمل.

أغسطس 2020 ، **جنوب أفريقيا**

تنظم NEHAU جنوب إفريقيا إضرابًا لتحسين ظروف العمل وتدابير الحماية المناسبة ضد جائحة عمال الخطوط الأمامية.

يونيو - يوليو 2020 ، **الولايات المتحدة**

تنظيم تحركات كبرى في الولايات المتحدة ضد العنف العنصري وعمليات القتل على يد الشرطة بعد اغتيال جورج فلويد. المطالبات ضد العنصرية والتمييز العنصري ابتليت بها الولايات المتحدة من أجل تحسين نظام الصحة العامة وسط عشرات الآلاف من الوفيات الوبائية.

الأول من أيار 2020 ،

وسط جائحة وحظر على حركة المرور والتجمعات في معظم البلدان في أوروبا والقارات الأخرى ، يتم تنظيم إضرابات وتجمعات جماهيرية ومظاهرات في جميع أنحاء العالم من قبل النقابات الطبقية للاحتفال بيوم العمال العالمي.

22 مارس 2020 ، **كوبا**

وصل 52 طبيبًا وموظفًا صحيًا كوبيًا إلى إيطاليا ، منظمين في لواء عالي التخصص لمعالجة المرضى المصابين بالفيروسات.

في مارس 2020 ، **ايطاليا**

نظمت USB ايطاليا إضرابًا عامًا بسبب النقص المأساوي في قطاع الصحة العامة الذي أدى إلى وفاة ملايين العمال بسبب الوباء.

يناير 2020 ، **اندونيسيا**

مظاهرات واسعة النطاق في إندونيسيا ضد قانون العمل الشامل ، الذي يفرض ظروف عمل مرنة ، وأجور منخفضة ، ويهاجم حقوق العمال وحرياتهم.

كانون الثاني 2020 ، **فرنسا**

مظاهرة كبيرة في مرسيليا في إطار إضراب عام في فرنسا. وتعد هذه أكبر مظاهرة منذ بدء التحركات يوم 5 ديسمبر ضد خطة إصلاح نظام التقاعد.

ديسمبر 2019 ، **فرنسا**

إضراب كبير من قبل CGT في فرنسا.

31 نوفمبر 2019 ، **فلسطين**

ممثلية اتحاد النقابات العالمي في فلسطين للتعبير عن تضامنها في إطار اليوم العالمي للتضامن مع الكفاح الفلسطيني.

نوفمبر 2019 ، **المكسيك**

تحركات جماهيرية نظمتها المنظمات الزراعية الطبقية ، ضد الموازنة المناهضة للشعب.

نوفمبر 2019 ، **ايران**

نظم العمال في إيران احتجاجات ضد خصخصة القطاعات المهمة استراتيجيًا والمطالبة بزيادة الأجور.

نوفمبر 2019 ، **بوليفيا**

منظمة COB وعمال وشعب بوليفيا يقاومون محاولة الانقلاب ضد الرئيس إيفو مورالیس.

أكتوبر 2019 ، **الإكوادور**

العمال والشعب الإكوادوري ينددون حزمة الإجراءات المناهضة للشعب التي اتخذتها حكومة لينين مورينو والتي تحاول من خلال القمع كبح جماح مقاومتهم.

أكتوبر 2019 ، **تشيلي**

اندلعت تحركات وإضرابات شعبية واسعة النطاق في تشيلي ، حيث يطالب العمال والنقابات المكافحة باحتياجاتهم الحديثة ، ويكافحون من أجل الحقوق المعاصرة في التعليم والصحة وضد قمع حكومة بينيرا البرجوازية.

أكتوبر 2019 ، **لبنان**

خرجت احتجاجات حاشدة في لبنان تندد بالفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه ، والوضع المأساوي الذي يعيشه العمال والشعب اللبناني ، والذي ازداد تدهوراً بعد الانفجار الكبير في آب / أغسطس 2020 في ميناء لبنان. بيروت.

أكتوبر 2019 ، **فرنسا**

تقرير اتحاد النقابات العالمي إلى البرلمان الأوروبي ضد خطط إغلاق محطة توليد الكهرباء المصنوعة من الليغنيت ، سنترال دي جاردان ، في فرنسا. ظل العمال يحتجون ويضربون عن العمل منذ ما يقارب من عام ، وأحبطوا الخطط المناهضة للعمال لإغلاق المصنع وحماية وظائف مئات العمال وعائلاتهم.

8 سبتمبر 2019 ، **سوريا**

بدأ منتدى التضامن الأممي الثالث مع عمال وشعب سوريا في دمشق ، واستضافته GFTU سوريا بالتعاون مع اتحاد النقابات العالمي و الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

أغسطس 2019 ، **كوستاريكا**

إضراب عمال الضمان الاجتماعي للدفاع عن التمويل الكافي وضد خصخصة الخدمات الصحية.

يوليو 2019 ، **الإكوادور**

في 16 و 17 يوليو ، قام اتحاد الفلاحين الأصليين ومنظمات الإكوادور ومنظمات وحركات اجتماعية أخرى بالاحتجاج على النموذج الاقتصادي النيوليبرالي للحكومة ضد الشعب ، مما يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة والبطالة. الإكوادور. إنهم يطالبون بالحصول على الأرض والإنتاج ، والكفاية الغذائية للناس ، من بين أمور أخرى.

7 يونيو 2019 ، **موناكو**

تظاهر العمال في موناكو لزيادة أجورهم حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية ، وكذلك لتحسين الحماية الاجتماعية.

يناير 2019 ، **فنزويلا**

رفض اتحاد النقابات العالمي و عمالها وأعضاؤها في فنزويلا وفي جميع أنحاء العالم محاولة الانقلاب ضد الحكومة المنتخبة شرعياً في البلاد والتي نظمتها حكومة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ونفذها ممثلو الدولة الاحتكارية.

يناير 2019 ، **بنغلاديش**

إضراب عمال النسيج والملابس في بنغلاديش ضد الاستغلال البربري للاحتكارات الصناعية والعديد من الحوادث المميتة في العمل.

ديسمبر 2018 ، **فرنسا**

عمال يكافحون ضد سياسات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي المناهضة للعمال.

نوفمبر 2018 ، **ايطاليا**

تدخل اتحاد النقابات العالمي و USB ايطاليا في البرلمان الأوروبي بشأن وضع العمال المهاجرين في فوجيا ، جنوب إيطاليا ، مع طلب التحسين الفوري لظروف عملهم ومعيشتهم.

نوفمبر 2018 ، **المكسيك**

مظاهرة كبيرة في مدينة المكسيك من قبل منتجي السهل ، حيث احتفل أكثر من 150 ألف عضو في جبهة أوتينتيكو ديل كامبو (FAC) المكونة من منظمات CIOAC و CODUC و MST و UNTA بالذكرى 107 لمشروع أجيالا

سبتمبر 2018 ، **روسيا**

يحتشد العمال ضد رفع حدود سن التقاعد

27 سبتمبر 2018 ، **كوستاريكا**

بعد 17 يومًا من الإضراب ، يواصل عمال وشعب كوستاريكا نضالهم ضد الخطة المالية القمعية التي تصر الحكومة على فرضها. تشهد شوارع سان خوسيه الرئيسية أكبر مسيرة في تاريخ البلاد. على الرغم من القمع العسكري للحكومة ، تجمع مليون شخص.

أغسطس 2018 ، **باراغواي**

مسيرة حاشدة ضد إصلاح نظام التقاعد في باراغواي ، حيث تصاحب أعلام اتحاد النقابات العالمي المظاهرة الجماهيرية للطبقة العاملة وشعب باراغواي.

أغسطس 2018 ، **باراغواي**

يقرر إطلاق سراح الفلاحين المناضلين الذين سُجنوا لمدة 6 سنوات لأنهم ناضلوا من أجل أراضيهم من خلال احتلال العقارات الكبيرة للأراضي غير القانونية التي اغتصبت من قبل الأوليغارشية. ومع ذلك ، لا يزال روبين فيلالبا ، الزعيم الفلاحي ، مسجونًا لسبب آخر يرتبط أيضًا بالنضال من أجل الأرض ، ولهذا السبب يستمر النضال من أجل إطلاق سراح فيلالبا وجميع السجناء السياسيين في باراغواي.

في أغسطس 2018 ، **ترينيداد وتوباغو**

خاض عمال النفط نضالًا كبيرًا ضد خطط الحكومة ترينيداد وتوباغو لبيع أصول شركة نفط ترينيداد وتوباغو وضد فصل آلاف العمال.

أغسطس 2018 ، **فلسطين**

الناشطة الفلسطينية الشابة عهد التميمي ترسل رسالة شكر إلى اتحاد النقابات العالمي على حملة التضامن الاممية في أكثر من 85 دولة في القارات الخمس لتحريرها ووالدتها من السجون الإسرائيلية والدفاع عنها في كفاحها من أجل وطن مستقل مع القدس الشرقية. عاصمةً له.

يوليو 2018 ، **الفلبين**

يتم تنظيم مظاهرات وأنشطة مناهضة للإمبريالية من قبل العمال والطلاب الذين يدينون التدريبات العسكرية بين الولايات المتحدة والفلبين واتفاقيات "الدفاع".

يوليو 2018 ، **بنغلاديش**

معلمو وموظفو المؤسسات التعليمية الخاصة في بنغلاديش ، الذين يتقدمون بطلب للإدراج في نظام أوامر الدفع الشهري للحكومة (MPO). يتظاهر المعلمون وعمال المدارس الخاصة منذ 10 يونيو 2018 ، ويضربون عن الطعام منذ أوائل يوليو أمام نادي الصحافة الوطني في دكا ، عاصمة بنغلاديش ، حتى تلبية مطالبهم. ما يقرب من 80 ألف معلم في 5000 مدرسة غير حكومية خارج نطاق نظام MPO ، على الرغم من أن الحكومة البنجلاديشية قالت إنها ستمتثل لطلبهم في يناير الماضي.

يونيو 2018 ، **جنوب إفريقيا**

قرر الاتحاد الوطني لعمال المناجم (NUM) في جنوب إفريقيا إغلاق شركة الكهرباء Eskom تمامًا ، إذا لم يتفاوض فريق Eskom المفاوض فعليًا ، ويتبع متطلبات الإدارة ويرفض طلبات الموظفين الذين يمثلهم NUM .

مايو 2018 ، **البرازيل**

بدأ عمال النفط البرازيليون إضرابًا تحذيريًا لمدة 72 ساعة في جميع أنحاء البلاد. تحتج الصناعة ، التي توظف أكثر من 60 ألف شخص ، على الإجراءات النيوليبرالية لحكومة ميشيل تامر غير الشرعية ، والتي نفذت منذ توليها الرئاسة أجندة خصخصة بتروبراس ، وقلصت من الاستثمار وإجراءات سياسة التسعير.

14 مايو 2018 ، **فلسطين**

مقتل عشرات الفلسطينيين في غزة على يد قوات الاحتلال. قتل وجرح العشرات من الفلسطينيين العزل وتعرضوا للتهديد من قبل القوات الإسرائيلية أثناء احتجاجهم على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والمطالبة بحقهم في العودة إلى أرضهم المحتلة في 15 مايو 1948. أكثر من 2000 شخص أصيب في غزة في 14 مايو ، ليرتفع عدد القتلى الفلسطينيين إلى 100 منذ بدء الاحتجاجات في 30 مارس. يواصل الجيش الإسرائيلي إطلاق النار ببرودة على إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين.

أبريل 2018 ، **اليونان**

يشارك اتحاد النقابات العالمي في المظاهرة التي جرت في أثينا في 13 أبريل ضد الاستعدادات الحربية وخطط الإمبرياليين في جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط وسوريا.

مارس 2018 ، **البرتغال**

إضراب لعدة أيام للمعلمين وموظفي الخدمة المدنية ضد تجميد الأجور لسنوات عديدة.

مارس 2018 ، **الهند**

بدأت مسيرة كبيرة للمزارعين في 6 مارس وسار المزارعون من ناسيك إلى مومباي. خلال مسيرة 200 كيلومتر ، نظمت مسيرات تضامن حاشدة في العديد من المناطق. اكتملت العملية المثيرة للإعجاب بنجاح ، مما أجبر حكومة الولاية على قبول الطلبات المكتوبة للمزارعين.

ديسمبر 2017 ، **الأرجنتين**

شعب الأرجنتين يناضل ضد إصلاح نظام التقاعد الذي أدخلته الحكومة الأرجنتينية. ينتهك القانون الحقوق التي حصل عليها المتقاعدون والعمال في البلاد لصالح الشركات الكبرى والبرجوازية الأرجنتينية.

ديسمبر 2017 ، **اليونان**

نظم عمال يونانيون احتجاجات ضد قانون الحكومة اللذي يمنع الإضرابات.

في نوفمبر 2017 ، **تركيا**

يواصل موظفو REAL Market في تركيا مسيراتهم احتجاجًا على فقدان الوظائف والمطالبة بتعويض من Metro Group A.G عن عمال Real Market المفصولين. بعد الاستحواذ على Real Hypermarkets من قبل Metro Group A.G. ، وهي شركة احتكار دولية في ألمانيا تعمل في مختلف البلدان حول العالم ، أفلست أسواق Real Hyper وتم تسريح أكثر من 1700 موظف. على مدى الأشهر الأربعة الماضية ، طالب موظفو Real Hypermarkets بتعويضاتهم من خلال تنظيم مظاهرات في إسطنبول ومدن أخرى.

نوفمبر 2017 ، **الهند**

بدأ تحرك جماهيري ضخم على مستوى البلاد لمدة ثلاثة أيام ضد السياسات الحكومية المناهضة للعمال والشعبية في برلمان عاصمة الهند. ونظم الاحتجاج المنصة المشتركة للنقابات العمالية المركزية ، والذي يضم نقابات العمال المركزية وجميع الاتحادات الكبرى. تمثل

المنصة النقابية المشتركة العمال من جميع قطاعات الصناعة والخدمات الرئيسية ، على سبيل المثال الفحم والصلب والنقل والاتصالات والنفط والكهرباء والموانئ والأرصفة والمهندسون والبناء والعمال ، إلخ. والمسؤولون الحكوميون المركزيون والولائيون ، من السكك الحديدية والبنوك والتأمين والإنتاج الدفاعي.

7 نوفمبر 2017 ، **إيطاليا**

ينظم USB ، إلى جانب الاتحادات الكونفدرالية الإيطالية الأخرى ، إضرابًا عامًا وحشدًا لمعارضة السياسة المناهضة للعمال التي تنتهجها الحكومة والاتحاد الأوروبي. إنهم يطالبون بزيادة الرواتب والمعاشات ويحاربون عدم الاستقرار وخصخصة المؤسسات العامة وكراهية الأجانب والعنصرية والتدابير التي تخدم مصالح الاحتكارات في بلادهم.

أكتوبر 2017 ، **فرنسا**

نظم العمال في فرنسا إضرابًا عامًا ضد إصلاح قانون العمل وخفض الوظائف والاعتداء على حقوقهم الاجتماعية والمكتسبة.

في 27 سبتمبر 2017 ، **جنوب إفريقيا**

تم تنظيم إضراب عام كوساتو في جنوب إفريقيا من أجل حقوق العمال وتحريرهم

في 21 سبتمبر ، **فرنسا**

احتج الآلاف من العمال المضربين في جميع أنحاء فرنسا ضد قرارات الحكومة الرأسمالية.

12 سبتمبر 2017 ، **فرنسا**

FNIK CGT تنظم إضرابًا في قطاع النفط ضد السياسات المناهضة للعمال للحكومات الجديدة والقديمة.

يونيو 2017 ، **اليونان**

تحركات المناهضة للإمبريالية لـ PAME في سالونيك باليونان لمدة يومين ، تحت شعار: "مع عمال جميع البلدان من أجل عالم بلا استغلال ، حروب ، لاجئين".

مايو 2017 ، **اسرائيل**

مظاهرة من أجل السلام في إسرائيل تحت شعار "دولتان ، أمل واحد" ، واستجاب آلاف المشاركين للدعوة ، معربين عن عدم موافقتهم على الوضع في فلسطين.

نيسان 2017 ، **فلسطين**

المناضل الفلسطيني مروان البرغوثي يضرب عن الطعام مع 1600 معتقل آخر. ويطالب المضربون باحترام حقوق الإنسان للمعتقلين والشعب الفلسطيني بأسره.

مارس 2017 ، **البرازيل**

بدأ اتحاد المعلمين في البرازيل إضرابًا لمدة 10 أيام ، بدءًا من 15 مارس ، ضد إصلاح الضمان الاجتماعي الذي خططت له الحكومة الرجعية لميشال تامر ، وجمع المعلمون مليون توقيع للمشاركة وآخرون للمشاركة في المشاركة. شارك في المطالبة بسحب مشروع قانون يقترح زيادة حدود التقاعد لجميع العمال رجالاً ونساء ، وإلغاء الأحكام الخاصة بالمعلمين والمزارعين.

في الوقت نفسه ، يشارك المعلمون في **الأرجنتين** أيضًا في إضراب لعدة أيام. يناهض المعلمون حكومة ماكري والحكومات المحلية التي لا تمتثل لمطالبهم.

فبراير 2017 ، **بيرو**

احتجاج كبير ومظاهرة وطنية نظمتها CGTP البطولية في **بيرو** ، ضد الفساد.

ديسمبر 2016 ، **بنغلاديش**

تم تسريح 1500 عامل ملابس في بنغلاديش بعد أسبوع من الاحتجاجات. بدأ العمال مظاهرة ضد تسريح 121 عاملاً وطالبوا بحد أدنى شهري للأجور يبلغ 16 ألف تاكا (165 جنيهًا إسترلينيًا / 203 دولارًا أمريكيًا). يبلغ سعره حاليًا 5300 تاكا (55 جنيهًا إسترلينيًا / 67 دولارًا أمريكيًا).

في نوفمبر 2016 ، **كوريا الجنوبية**

أضرب عمال السكك الحديدية ومترو الأنفاق في كوريا الجنوبية لمدة ستة أسابيع ضد نظام الأجور القائم على الأداء للحكومة ومن أجل التوظيف المستقر بأجور ورواتب لائقة.

باقي ارجاء العالم

العديد من البلدان ، مثل **مصر** ، حيث كان رد فعل العمال في عام 2021 ضد إغلاق المصانع الكبيرة وخصخصة القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد ، مثل **العراق والجزائر** ودول **أفريقية** أخرى **والنمسا والسويد** وأماكن أخرى ، لم يكن ينقصها النضالات الصغيرة والكبيرة من رواد العمال والنقابيين.

نضاليا وبقوة ، نواصل في الفترة القادمة لتلبية احتياجاتنا المعاصرة!

أولويات – اتحاد النقابات العالمى :

ما هى وماذا تتطلب

خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين والاستعداد للترحيب بالذكرى الـ 80 عامًا من حياة وعمل اتحاد النقابات العالمي ، أهدافنا المشتركة هي:

1. الحفاظ على وحدة صفوف اتحاد النقابات العالمي وتعزيزها بشكل مستمر ، وهو الشرط الأول للعب دوره باعتباره المدافع الأكثر ثباتًا واستقرارًا عن حقوق العمال.

2. الاهتمام بوحدة الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية عالمية واحدة ، في النضال من أجل التحرر الاجتماعي من الاستغلال الرأسمالي. في هذا النضال من أجل الإطاحة بالعبودية الرأسمالية ، تطور الطبقة العاملة و تحالفاتها الاجتماعية الواسعة مع الفلاحين والفكر التقدمي والعاملين لحسابهم الخاص.

3. تقوية وتعميق المبادئ التأسيسية لاتحاد النقابات العالمي كمنظمة نقابية تتقبل وتتقدم على أساس مبادئ النضال الطبقي والحريات الديمقراطية والنقابية، و الدفاع عن الحق في التنظيم والحق في الإضراب. اتحاد النقابات العالمي يتبع ويطبق مبادئ العملية الديمقراطية ، والاتصال المباشر بقاعدة الموظفين ويحترم مبادئ العمل للنقابات الشعبية.

الحق في الإضراب

يعترف اتحاد النقابات العالمي بالحق في الإضراب كحق أساسي من حقوق الإنسان وجزء أساسي من حرية تكوين النقابات. لقد اتخذت الطبقة الرأسمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية نهجًا عدوانيًا ليس فقط لانتهاك هذا الحق الأساسي ، بل إنها تحاول بنشاط تجريد العمال والنقابات من هذا الحق. سيقف اتحاد النقابات العالمي بقوة ضد هذه الهجمات وسيدافع عن الحق في الإضراب بأي ثمن.

4. الأممية والتضامن بين جميع العمال بغض النظر عن اللون والدين والجنس واللغة والتفضيلات السياسية. بحيث لا يوجد موظف ، ولا قطاع وحده ، في نضالاته ومطالبه.

5. كان اتحاد النقابات العالمي اتحادًا مع المبادئ المناهضة للإمبريالية منذ إنشائه ويدافع عن حق كل شعب في أن يقرر بنفسه ، بحرية وديمقراطية ، حاضره ومستقبله.

يدين الحروب الإمبريالية والتدخلات الإمبريالية. إنه ضد العنصرية والفاشية وكره الأجانب.

6. نحن نشجع في الممارسة العملية على المشاركة المتساوية للنساء والشباب في عمل و حياة النقابات العمالية. نحن نتأكد من توليهم مناصب مهمة من المسؤولية ونثق بدورهم. نحن نثقف أعضائنا وكوادرنا للنضال بأخوّة نساءً ورجالً ضد الاستغلال الاجتماعي.

7. نريد نقابات ديمقراطية ، جماعية وطبقية تكون مدارس للنضال الاجتماعي من أجل تحرر الطبقة العاملة. للعمل بشكل جماعي ودائمًا ما تركز آذانهم وعيونهم على القاعدة ، على الموظفين العاديين. أن يكون لدينا جبهة دائمة ومستقرة ضد البيروقراطية والنخبوية والوظيفية والفساد.

8. يتدخل اتحاد النقابات العالمي في المنظمات الدولية التي يشارك فيها ، ويعرض بوضوح مواقف الحركة النقابية الطبقية ويكشف عن الطابع المناهض للعمال للمنظمات التي تنتهك مبادئ تأسيسها وأسباب إنشائها.

9. الرعاية اليومية لهيكل اتحاد النقابات العالمي بأكمله من الأسفل إلى الأعلى هو العمل المستمر لتحسين مستويات المعيشة لجميع العمال. الرواتب والتوظيف والتأمين والثقافي والفكري. إرضاء **الاحتياجات المعاصرة** هو هدف مستمر لكل بلد وقطاع ومنطقة وكل اتحاد.

اليوم ، مع التقدم التكنولوجي والثروة المتراكمة ، يجب أن يكون معيار الاحتياجات المعاصرة طموحًا ومرتفعًا دائمًا. يجب استخدام التقنيات الجديدة والرقمنة لتحسين حياة العمال وليس لزيادة الأرباح. من المؤكد أن الاحتياجات المعاصرة وفقًا لمفهوم الحركة النقابية الطبقية تشمل الحق في الصحة المجانية ، والسكن اللائق ، والحصول على المياه النظيفة ، والحق في وسائل النقل العام الآمنة والموثوقة والرخيصة ، والتعليم العام والمجاني لجميع الأطفال.

النضال المعاصر للطبقة من أجل نفسها

إن نمط الإنتاج الرأسمالي ، بينما يتدهور مع تناقضاته الخاصة ، يبحث بشكل دائم عن طرق للحفاظ على هيمنته. بالنظر إلى أن جوهر بقائه يتسم بالاستيلاء على الثروة التي تنتجها الطبقة العاملة ، فإن المسؤولية تقع دائمًا على عاتق الطبقة العاملة عندما يدخل النظام في أزمة.

لذلك ، وبغض النظر عن الانخفاضات المتكررة في معدلات الربح ، خاصة منذ السبعينيات وما بعدها ، والأزمات التي تلتها ، خاصة أزمة 2009/2008 ، فقد عجل النظام بمجموعة من التغييرات في طريقة وكيفية الإنتاج ومكانه. الاستعانة بمصادر خارجية ، زيادة تكنولوجية وتجارية مكثفة ، مصحوبة بتقسيم جديد للعمل يتسم بتشتت الوحدات الإنتاجية ، يميز العصر الجديد في عالم العمل.

بالإضافة إلى ذلك ، سعياً منهم لإضعاف المقاومة السياسية لهذا الهجوم المناهض للعمال ، فإنهم يجعلون تشريعات العمل أكثر مرونة وتحرير دور التمثيل النقابي. بشكل عام ، على الرغم من التحركات الكبيرة ، فإن نتيجة هذه المرحلة الحالية هي عدم استقرار العمل ووعي جزء كبير من طبقتنا.

ولا ينبغي لاتحاد النقابات العالمي وأعضائه أن يقلل من شأن هذا الوضع الجديد ؛ على العكس من ذلك ، يجب أن يدرسوا ويواجهوا التكتيكات والوسائل المناسبة ، ولا سيما مع تعزيز التكوين السياسي والعمل النقابي في القاعدة.

الدخل - الأجور – المكافآت

نحن ندعم ونطالب بتوقيع اتفاقيات المفاوضة الجماعية من أجل العمل الكامل والمستقر الذي سيتم دفعه بكرامة. في كل بلد وكل فرع يجب أن تكون هناك اتفاقيات جماعية تلبي متطلبات الموظفين. على سبيل المثال وكحد أدنى من المتطلبات ، يجب أن يكون دخل العمال في كل بلد على الأقل ضعف عتبة الفقر.

الضمان الاجتماعي

نطالب بمؤسسات الضمان الاجتماعي والمعاشات العامة في كل مكان بحيث لا يوجد موظفون في أي قطاع ولا منطقة بدون حقوق كاملة وتغطية تأمينية. العمل غير المعلن عنه ، والعمل غير المؤمن عليه هو "سبب حرب" بالنسبة للحركة النقابية الطبقية.

الغلاء - البطالة – الخصخصة

تلك أيضا هي "ثمار" الهمجية الرأسمالية وفي نفس الوقت "أعداء" الحركة النقابية والعمال. على وجه الدقة ، فإنه يصيب الفقراء ، والعاطلين عن العمل هم "الطابور الخامس" في بطن النقابات والخصخصة تعطي الفرصة للاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات لتسريح العمال وضرب حقوق العمال والمكتسبات العمالية. تؤدي الخصخصة إلى بيع الثروة العامة وإتاحة

فرصة كبيرة للاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات لتسريح العمال ومهاجمة حقوقهم ومكاسبهم وحرمان العمال من الوصول المجاني والشامل إلى المنافع الاجتماعية .يجب أن تكون مكافحة الغلاء والبطالة والخصخصة على رأس جدول الأعمال في الاهتمام اليومي لنقابات اتحاد النقابات العالمي.

المهاجرون – اللاجئون

الحروب الإمبريالية تخلق لاجئين ومهاجرين. إن استغلال وسرقة الموارد الغنية للعالم الثالث يولدان الفقر والهجرة. إن إحدى الأولويات الرئيسية والخالدة للحركة النقابية الدولية المتشددة هي شطب الديون الخارجية لدول العالم الثالث. في الوقت نفسه ، ندافع عن أرواح وحقوق المهاجرين واللاجئين. نحن في صراع مع ظواهر عنصرية وفاشية جديدة. بالنسبة لاتحاد النقابات العالمي، فإن الطبقة العاملة واحدة.

عمالة الأطفال – العمل خلال فترة الحمل

يجب أن يكون القاصرون في المدرسة ويلعبون مع أقرانهم. يجب حظر عمالة الأطفال عمليا - وليس بالكلمات. و للنساء الحوامل تطبيق القواعد الدولية التي تتحدث عن إجازة الأمومة ، وعمل أخف ، وحظر فصلهن.

10. نولي أهمية كبيرة لظروف النظافة والسلامة في مكان العمل حتى يعود الموظفون إلى منازلهم وعائلاتهم سالمين. نوجه انتباه النقابات إلى إنشاء وتشغيل لجان الصحة والسلامة في أماكن العمل. إن العمل الجاري للتصدي للأزمة البيئية ، الناتجة عن أعمال الربحية القاسية للاحتكارات والتكتلات الاحتكارية متعددة الجنسيات ، هو أحد الأولويات ويحتل مكانة عالية. نتيجة هذا الوضع مع الفيضانات غرق الفقراء ، مع بالبرد يتجمدون ، وبالحرائق تحترق ممتلكاتهم و يحترقون ، وبالزلازل نفس الأمر ، إلخ.

11. نحن نكافح باستمرار من أجل تقليل وقت العمل مع تحسين الأجور. يعتبر موقف اتحاد النقابات العالمي العمل لمدة 35 ساعة من العمل مع أسبوع لمدة 5 أيام ضروريًا وواقعيًا على حد سواء. يجب أن تكون الخطوة التالية هي أسبوع بدوام كامل لمدة 4 أيام بواقع 7 ساعات في اليوم ، دون تقليل الرواتب. بهذه الطريقة فقط ستحصل

الطبقة العاملة وجميع العمال على فائدة صغيرة من التطور المتفجر للتكنولوجيا والعلوم في عملية الإنتاج. يعارض اتحاد النقابات العالمي العمل بدوام جزئي والعمل غير المصرح به و العمل المرن والعبودية و التسريح من العمل. مع تنفيذ العمل عن بعد ، يتم تعزيز أشكال التوظيف المرنة بشكل أكبر ، ويتم زيادة ساعات العمل ويتم تحدي العمل الدائم ذي الحقوق. نقترح تطوير حملة واسعة من أجل 35 ساعة عمل في اليوم بدون تخفيض في الراتب وإطلاقها في 3 أكتوبر 2022 المقبل.

12. يعارض اتحاد النقابات العالمي إهدار الموارد والأموال للإنفاق العسكري و التسليح العسكري. تعارض استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية وتدعو إلى حل الناتو على الفور.

13. نحن لا نتفق مع الاستثناءات والتمييز والحظر والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ضد الدول. الحظر والاستبعاد لهما تأثير سلبي على مستوى معيشة الأسر الشعبية ، كل العمال والفقراء ، وصغار المزارعين.

اللجنة الدولية لحماية النقابات العمالية والحريات الديمقراطية

تستخدم الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات والحكومات في العالم الرأسمالي تقنيات جديدة لتقييد النقابات العمالية والحريات الديمقراطية والفردية للعمال في المجتمع وداخل أماكن العمل.

في الوقت الحاضر ، تضاف لعنف أرباب العمل الممارسات الجديدة للمراقبة والتقييد على النقابات العمالية الحرة والعمل الاجتماعي إلى الأساليب القديمة المناهضة للنقابات العمالية والمناهضة للديمقراطية ، واستبداد الدولة الذي يتخذ شكل جرائم قتل النقابيين الرواد.

ستقوم اللجنة الدولية لحماية النقابات العمالية والحريات الديمقراطية بجمع الأدلة وتقديم المذكرات إلى المنظمات الدولية وستدعم المبادرات ذات الصلة للهيئات القيادية في اتحاد النقابات العالمي. كما ستتعاون مع اللجنة القانونية لاتحاد النقابات العالمي.

من ناحية أخرى ، لا يطبق معظم أصحاب العمل جميع تدابير الصحة والسلامة اللازمة في أماكن العمل لأنهم يعتبرون صحة العمال وسلامتهم تكلفة وهذا يؤدي إلى "حوادث" مهنية. تقدر منظمة العمل الدولية أن حوالي 2.3 مليون امرأة ورجل في جميع أنحاء العالم يتعرضون لحوادث أو أمراض مرتبطة بالعمل كل عام ؛ هذا يتوافق مع أكثر من 6000 حالة وفاة كل يوم. في جميع أنحاء العالم ، هناك حوالي 340 مليون حادث عمل و 160 مليون ضحية لأمراض مرتبطة بالعمل سنويًا. كما ستكون حماية العمال داخل أماكن العمل من بين مهام اللجنة الدولية.

الأصدقاء الإخوة والأخوات الأعزاء ،

الزملاء المناضلون والرفاق ،

المؤتمر الثامن عشر لنقابات العمال في التحضيرات النهائية من انعقاده، في فترة اشتداد حدة التناقضات الإمبريالية البينية. خلف الصراع بين روسيا والغرب الدائر في أوكرانيا هناك آلاف القتلى وملايين اللاجئين وأضرار مادية هائلة. لا يزال الصراع مستمراً ، ومخاطر نشوب حرب عامة واستخدام الأسلحة النووية مطروح على الطاولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وروسيا. المخاطر على الشعوب جسيمة. هذه الحرب هي الحرب الثانية في أوروبا ، الأولى كانت حرب الناتو ضد يوغوسلافيا في عام 1999. هذه الحروب ، مثل الحروب في دول مثل العراق وأفغانستان ومالي وسوريا ولبنان وليبيا وجورجيا وأرمينيا وغيرها ، تستند على الانقلابات التي حدثت في الفترة 1989-1991 ، مما أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والإطاحة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

أولئك الذين زعموا في ذلك الوقت أن الانقلاب العالمي بميزان القوى العالمي ستكون لصالح السلام والأمن الدولي، تبين أنهم إما مخطئون في تقييماتهم أو يكذبون.

في خضم هذه التطورات ، وبالنظر إلى أن عواقب هذا الصراع ستكون سلبية بالنسبة للشعوب ، فإن السؤال حول الدور الذي يجب أن تلعبه الحركة النقابية الدولية يبرز مرة أخرى في كل ركن من أركان العالم، سؤال ذو أهمية إستراتيجية وخالدة.

يدعم الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) ، كما فعل دائمًا ، الناتو والولايات المتحدة والقوات الفاشية والمجموعات شبه العسكرية النازية التي تتجمع من جميع أنحاء أوروبا ويتم إرسالها بمعدات عسكرية حديثة إلى أوكرانيا لمحاربة الروس. نحن لا نتفاجأ من هذا الموقف من قيادة الاتحاد الدولي للنقابات. منذ عام 1949 تحت اسم الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، وبعد ذلك ، عندما أعيدت تسميته إلى الاتحاد الدولي للنقابات ، كان ولا يزال الذراع النقابي للشركات متعددة الجنسيات والإمبرياليين. إنه يدعم استراتيجيات الإمبرياليين في كل ركن من أركان المعمورة.

إن اتحاد النقابات العالمي في بياناته ومنشوراته لا يُجر وراء روسيا أو الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. يطالب بإنهاء النزاع واتفاق سلام فوري ، وحل فوري لحلف الناتو والحفاظ على حيادة أوكرانيا فيما يتعلق باختيار المعسكرات العسكرية. و نعتقد أن من حق ومسؤولية كل شعب أن يقرر بحرية وديمقراطية حاضره ومستقبله.

المواقف الثابتة وطويلة الأمد لاتحاد النقابات العالمي هي مواقف تم تبنيها بشكل جماعي من قبل الهيئات المختصة لمنظمتنا وفي ضوء التطورات العالمية الجديدة التي أكدها مجددا مؤتمرنا الثامن عشر.

تم تأسيس اتحاد النقابات العالمي في 3 أكتوبر 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحت تأثير هزيمة الفاشية وانتصار الجيش الأحمر.

كان تأسيس اتحاد النقابات العالمي نتيجة ناضجة لتطور الحركة النقابية العمالية على المستوى الوطني وعبر عن ضرورة التنسيق الدولي ، وضرورة التضامن البروليتاري والعمل المشترك للطبقة العاملة العالمية ضد الاستغلال الرأسمالي.

اتحاد النقابات العالمي هو القسم المنظم التقدمي من الحركة النقابية العالمية ، ويتمثل هدفه الرئيسي في تحسين الظروف المعيشية للطبقة العاملة العالمية ، والنضال من أجل المطالبة بالحريات النقابية العامة ، والنضال المتزامن من أجل الإطاحة بالنظام الرأسمالي البربري.

التجربة الطويلة ، الإيجابية والسلبية ، و النضالات الصعبة للعمال والشعوب من عصر سبارتاكوس حتى اليوم ، تؤكد استنتاجين أساسيين خالدين: أولاً ، كما كتب كارل ماركس: "تاريخ جميع المجتمعات الموجودة حتى الآن هو تاريخ من الصراع الطبقي "وثانيًا أن الطبقة العاملة العالمية لا تستطيع الدفاع عن مطالبها قصيرة وطويلة المدى وهدفها الطبقي إذا لم يكن لديها طليعة سياسية ، هيئة نقابية قوية ومنظمة ومجهزة نظريًا.

مثل هذه المنظمة النقابية العالمية ، مركز تنسيق دولي ، سيكون لها جذور مستقرة قوية مع القاعدة ، والتي ستعمل من أجل القاعدة وسيتم تمكينها من قبل القاعدة. هذا هو الدور الذي يتعين على اتحاد النقابات العالمي القيام به ويلعبه في الساحات النقابية العالمية.

نحن فخورون بدور وعمل اتحاد النقابات العالمي منذ عام 1945 منذ اليوم. دافع عن الاشتراكية منذ اللحظة الأولى لتأسيسه. لقد وقف بنشاط مع التضامن الأخلاقي والمادي والنقابي لجميع الأشخاص الذين ناضلوا بطريقة سلمية أو في كفاح مسلح من أجل استقلالهم وتحريرهم ، وسهل بقاء عشرات الآلاف من المناضلين في الحركة النقابية الذين كانوا تحت السيطرة و الاضطهاد والتهديد في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وأماكن أخرى في كل ركن من أركان العالم.

نحن فخورون لأن الشعارات الأكثر راديكالية للنضالات والعمل النقابي تمت كتابتها لأول مرة على لافتات ووثائق اتحاد النقابات العالمي. في هذا المسار الطويل والصعب ، لم يكن

اتحاد النقابات العالمي خائفًا أبدًا من التعرف على أخطائه ، وتقديم نقد ذاتي مفتوح للعمال البسطاء ، ومحاربة نقاط الضعف والتأخير.

بالنسبة للحركة العالمية ذات التوجه الطبقي ، النقد والنقد الذاتي والمحاكاة ، كان ولا يزالون ، من العوامل الحيوية.

واجه اتحاد النقابات العالمي منذ اللحظة الأولى لتأسيسه عداء البرجوازية والإمبرياليين. في عام 1949 بمبادرة من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، تم تنفيذ أول هجوم ضد اتحاد النقابات العالمي بأخلاق قذرة من وكالة المخابرات المركزية CIA، والخدمات الاستخباراتية ونظرائهم.

كان هدفهم الأولي هو حل اتحاد النقابات العالمي وعندما فشل ، انسحبوا من اتحاد النقابات العالمي وانتقلوا إلى الخطوة التخريبية لتأسيس اتحاد الدولي للنقابات الحرة ICFTU. تم بذل الجهد الثاني في عام 1956 ، حيث قامت وزارة أمن الدولة في النمسا باستخدام الأساليب الاستفزازية واحتلال الشرطة للمكاتب المركزية لاتحاد النقابات العالمي في فيينا حيث استولوا على جميع المستندات.

هذا الجهد للرأسمالية فشل أيضا. في السنوات التي أعقبت الانقلابات في الفترة 1989-1991 ، كان اتحاد النقابات العالمي في وضع صعب للغاية. كان عليه أن يواجه هجومًا شرسًا من قبل الأوروبيين والانتهازيين الآخرين من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وما إلى ذلك بهدف حل ودمج اتحاد النقابات العالمي في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ICFTU، أي الجهاز النقابي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ورأس المال العالمي. فشلت مؤامرات الانتهازيين وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة والاضطهاد السياسي ومعاداة الشيوعية ، ظل اتحاد النقابات العالمي مستقرًا وحافظ على مساره التاريخي. كانت هناك قوى وقفت وأبقت اتحاد النقابات العالمي على قيد الحياة.

بعد المؤتمر النقابي العالمي الخامس عشر الذي انعقد في هافانا - كوبا ، عادت منظمتنا إلى النمو مرة أخرى ، لتصبح أقوى ، وتطور العمل وتعيد تجميع صفوفها.

يضم اليوم اتحاد النقابات العالمي أكثر من 105 مليون عضو في 133 دولة حول العالم. إنه موجود في جميع القارات. إنه موجود في جميع قطاعات الإنتاج الأساسية. في أبريل 2011 ، عقدنا في أثينا - اليونان ، المؤتمر السادس عشر لاتحاد النقابات العالمي. لقد كان مؤتمرًا مفتوحًا وديمقراطيًا وطبقيًا اتخذ قرارات مهمة وشكل أهدافًا جديدة للحركة النقابية الدولية ذات التوجه الطبقي في الظروف المعاصرة. في تشرين الأول (أكتوبر) 2016 ، عُقد المؤتمر اتحاد النقابات العالمي السابع عشر بنجاح في ديربان ، جنوب إفريقيا ، وتمخض عن قرارات مفيدة لمواصلة نضالاتنا وتعزيزها.

وفقا لهذه القرارات ، فإن أهداف اتحاد النقابات العالمي هي:

- تعزيز الخصائص الطبقية والنضالية للنقابات العمالية في جميع المستويات وفي جميع القطاعات. لتحقيق ذلك ، يجب هزيمة خط التعاون الطبقي ؛ يجب علينا شن حرب مفتوحة ضد الطبقة الأرستقراطية النقابية والبيروقراطية النقابية والوظيفية.

- تقوية النقابات الطبقية في أماكن العمل ، في المجموعات الاحتكارية ، في الشركات متعددة الجنسيات ، في الصناعات الكبرى. في قطاعات الإنتاج التقليدية والحديثة. تفعيل العمال يقوي النقابات.

- تقوية روابطنا مع القاعدة ، مع العمال العاديين ، وتعزيز الأداء الديمقراطي للنقابات العمالية. مع قيادات منتخبة ستكون خاضعة للمساءلة على أساس القاعدة ، والتي ستعبر عن القاعدة وستدعمها القاعدة. قيادة تحترم القرارات الجماعية وتعزز الجماعية.

- إثراء الأممية والتضامن الاممي ، وهما أداة كل العمال ، خاصة وأن التنسيق المحلي والإقليمي والقطاعي وعبر القطاعي للنضالات العمالية ضروري للغاية. الدفاع الفعال عن الناس الذين يناضلون من أجل حقوقهم. من أجل الحق في تقرير المصير لحاضرهم ومستقبلهم.

- السعي المستمر من أجل وحدة الطبقة العاملة بصرف النظر عن أي اختلافات. تعتبر وحدة الطبقة العاملة شرطا مسبقا لطبقتنا لبناء تحالفاتها الاجتماعية مع الفلاحين الفقراء ، والعاملين لحسابهم الخاص ، والمثقفين التقدميين.

- الإيمان بدور المرأة العاملة والشباب العامل الذي يمكن أن يعطي دماء جديدة وديناميكية جديدة وحياة جديدة في عمل النقابات العمالية. إن انتخابهم في مناصب قيادية والتجديد المستمر للنواة القيادية للمنظمات النقابية أمر حيوي.

- الاستفادة من التجربة الغنية ، الإيجابية والسلبية ، في أشكال النضال ومضمون النضالات الطبقية ، والجمع بين النضال الاقتصادي والسياسي ، والسعي وراء المطالب التي توحد العمال وتنسجم مع الاحتياجات المعاصرة للعمال والعائلات الشعبية. مزيج من الدفاع والهجوم والاحتياط.

- الاهتمام المستمر بالدعم الأيديولوجي للكوادر النقابية ، من خلال التعليم النقابي والتبادل العالمي والبرامج النقابية التي تعزز إيمانهم بالنضال العادل للطبقة العاملة وضرورة الصراع الطبقي ؛ أنها ستساعد في إدراك الحاجة للدفاع عن الخصائص الطبقية للنقابات وتقويتها.

- ضرورة حصول كل اتحاد على استقلاله المالي دون الاعتماد على البرجوازية والمؤسسات الدولية للانتهازية ومراكز الفساد العالمية. إن التبعية المالية للنقابة تولد

اعتمادات أخرى. الاعتماد المالي الصحي على الذات هو الذي يعتمد فقط على رسوم عضوية العمال.

- قدرة كل نقابة على دراسة التطورات في مجالها وقطاعها ، والاستفادة من التطورات في تعزيز المصالح العمالية في جميع جبهات النضال الأساسية ، من أجل حل جميع مطالب العمل ، والضمان الاجتماعي ، والرواتب والمطالب النقابية.

- إن الفهم بأن النظام الرأسمالي قد تجاوز حدوده التاريخية ، وأنه فاسد ، وبالتالي فإن الحل والمخرج الحقيقي لتحرير الطبقة العاملة العالمية لا يمكن أن يحدث من تكوين الرأسمالية وتحديثها ، ولكن الإطاحة بها.
- المشاركة الفعالة في النضال من أجل السلام والصداقة والتعاون بين العمال والشعوب ، النضال ضد ظواهر العنصرية وكراهية الأجانب والفاشية الجديدة. النضال المستمر ضد الإمبرياليين ، ضد الحروب الإمبريالية والرأسمالية التي هي الأساس الاقتصادي للإمبريالية.

السكرتارية

30 مارس 2022

نشتر متحدون

من اجل إرضاء
احتياجاتنا المعاصرة.
ضد الهمجية الإمبريالية الرأسمالية.

المؤتمر النقابي العالمي

روما ، إيطاليا ، 6-8 مايو 2022